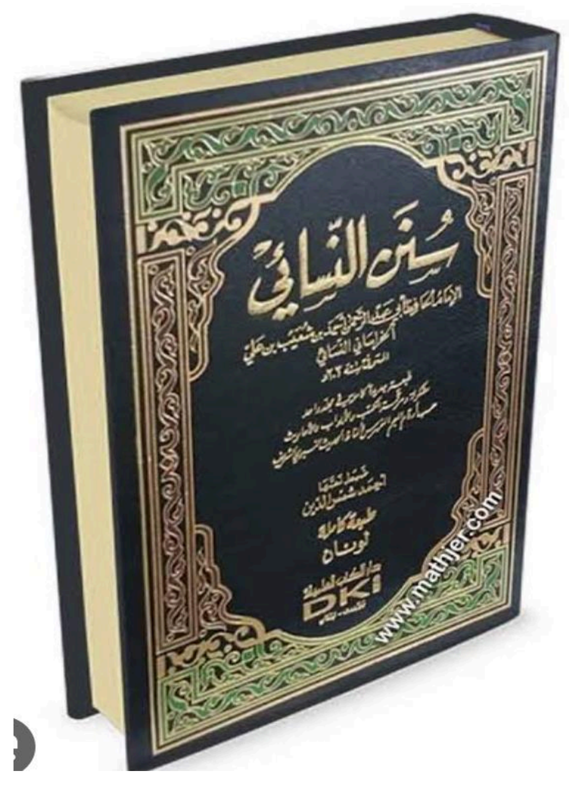
المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي)



المؤلف

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (المتوفى: 303هـ)

كشاف الكتاب

الإمام النسائي - رحمه الله - معروف بشدة التحري والاحتياط، وهو من أبعد الناس عن التدليس، لكنه أحياناً يحذف الصيغة ويقتصر على اسم الشيخ من دون ما يقول: أخبرنا أو حدثنا، فيقول: "الحارث بن مسكين فيما قرئ عليه وأنا أسمع"، فهذا ليس من تدليس القطع أبداً، والسبب في ذلك أن الحارث ابن مسكين كان ممن يأخذ أجرة على التحديث، والنسائي -رحمه الله - كان ممن يعتني بمظهره، فلما دخل النسائي على الحارث طلب منه أجرة، فرفع عليه الأجرة ظناً منه أنه غني، فرفض النسائي -رحمه الله - أن يعطيه الأجرة، فطرده الحارث بن مسكين من حلقة الدرس، فصار يسمعه من خلف سارية، والحارث بن مسكين ثقة لكنه بشر، والإمام النسائي -رحمة الله عليه- شديد الورع والتحري، فلكون الحارث بن مسكين ثقة روى عنه النسائي، ولكون الحارث بن مسكين لم يقصد النسائي بالتحديث - بل العكس طرده من الدرس- ما قال: حدثني ولا أخبرني، وهذا من تمام ورع النسائي. وبالمناسبة فإن في نسخ سنن النسائي المطبوعة كلها: "أخبرنا الحارث بن مسكين" وهذا خطأ، فالنسائي يروي عن الحارث بن مسكين بدون صيغة.

سنن النسائي أحد الكتب الستة بلا نزاع بين أهل العلم، لكن الخلاف في المراد بالسنن عند الإطلاق، وكذا إذا قيل: "رواه النسائي"، وأطلق هل ينصرف الذهن إلى الكبرى أو الصغرى؟ منهم من قال: إن المراد الكبرى، وبهذا قال ابن الملقن، وصاحب عون المعبود في آخر الجزء الرابع عشر، حيث قال: " ثم أعلم أن قول المنذري في مختصره، وقول المزي في الأطراف : " الحديث أخرجه النسائي"، فالمراد به السنن الكبرى، وليس المراد به الصغرى التي هي مروج الآن في الأقطار"، يقول: "وهذه الصغرى المروجة مختصرة من السنن الكبرى، وهي لا توجد إلا قليلاً"، يعني الكبرى، لا شك أن الذي راج ودرج واشتهر بين الناس هي الكبرى مسماة بالمجتبى، يقول: "فالحديث الذي قال فيه المنذري والمزي أخرجه النسائي، وما وجدته في السنن الصغرى، فاعلم أنه في الكبرى، ولا تتحير لعدم وجدانه فإن كل حديثٍ هو موجود في الصغرى يوجد في السنن الكبرى لا محالة من غير عكس" على أنه قد يوجد -وهذا نادر- في السنن الصغرى ما لا يوجد في الكبرى، ويقول المزي في كثيرٍ من المواضع: "وأخرجه النسائي في التفسير وليس في الصغرى تفسير"، والله أعلم، وفي تدريب الراوي للسيوطي تنبيهات: "الثالث سنن النسائي الذي هو أحد الكتب الستة أو الخمسة هي الصغرى دون الكبرى" صرح بذلك التاج السبكي قال: "وهي التي يخرجون عليها الأطراف والرجال" وإن كان شيخه المزي ضمّ إليها الكبرى، وصرح ابن الملقن بأنها الكبرى وفيه نظر، يقول: "ورأيت بخط الحافظ أبي الفضل العراقي أن النسائي لما صنّف الكبرى أهداها لأمير الرملة فقال له: أكل ما فيها صحيح؟ فقال: لا، فقال: ميّز لي الصحيح من غيره فصنّف له الصغرى" هذه القصة مشتهرة عند أهل العلم مما يدل على أن النسائي هو الذي تولى اختصار السنن بنفسه، ومنهم من يقول: أن الذي اختصر السنن هو تلميذه ابن السني، ويدعمون ذلك بأنه يوجد في الصغرى أحياناً قال ابن السني: قال أبو عبد الرحمن، وهذا ليس بحجة، فإن كتب المتقدمين تذكر فيها أسماء الرواة عن أصحابها، المسند كله من أوله إلى آخره عدا الزوائد حدثنا عبد الله قال: حدثني أبي، الأم قال الربيع: قال الشافعي، الموطأ: حدثنا يحيى بن يحيى قال: أخبرنا مالك.. إلخ.

المقصود أن هذه ليست بحجة قاطعة في أن الكتاب من اختصار ابن السني، ولو ذكر اسمه فإن طريقة المتقدمين في التأليف تختلف عن طريقة المتأخرين، يذكر الراوي في أصل الكتاب، كما ذكرنا عن الموطأ والمسند والأم وغيرهم.

ولما حُقق كتاب سنن النسائي الكبرى، والذي طبع في مطبعة الرسالة، انحل الإشكال بالنسبة لسنن النسائي؛ لأن السنن الكبرى مع المجتبى تكاد تكون متطابقة، إلا أن الكبرى تزيد عليها بعض الكتب.

وسنن النسائي كتاب نفيس نافع ميزته في بيان علل الأحاديث، واختلاف الرواة في التراجم، فتكمن أهميته في هذا الجانب، لكن العناية به من أهل العلم أقل من العناية في بقية الكتب، حتى سنن ابن ماجه أكثر عناية من سنن النسائي؛ والسبب في ذلك صعوبة التعامل مع هذه العلل، فإن تكلم الشارح عليها قد لا يحسن الكلام، وإن تركها أخل بأمر عظيم، على أنه تصدى لشرحه بعض الشراح على اختصار، فهناك حاشية للسندي وأخرى للسيوطي (زهر الربى)، وهناك التعليقات السلفية، وشُرح من قبل الشيخ محمد علي آدم، وهو شيخ أثيوبي، شرحه شرحاً مطولاً بما يقرب من أربعين مجلداً، وهو الآن يسعى لاختصاره ليكون في نصف هذا الحجم، أطال الشيخ محمد علي آدم في تراجم الرواة، وينقل التراجم من التهذيب، وينقل ما قيل في الشروح، إلا أنه لم يعتنِ -وفقه الله- على ما بذل في الكتاب بأهم ما ينبغي أن يتكلم عليه في الكتاب وهو العلل، وشرحه على كل حال طيب، ويستفيد منه طالب العلم، ويختصر عليه الجهد، ويوفر له الوقت إذا أراد مراجعة حديث في هذا الكتاب العقيم الذي لم يُشرح شرحاً مناسباً.

وأما بالنسبة لطبعات المجتبى (السنن الصغرى) فيستفاد من الطبعة المصرية البهية التي في ثمانية أجزاء مع حاشية السندي والسيوطي، وقد صورت مراراً وهي جيدة.

السؤال للشيخ

هل للنسائي في جمع الأحاديث كتابان؟ لأني أسمع (السنن الكبرى)، فهل هناك كتاب غيره؟

الجواب

نعم، هناك (السنن الكبرى)، ثم (المجتبى)، وهذا لخَّصه من (الكبرى) بطلب أمير الرَّملة، ومنهم مَن يقول: إن (الصغرى) ليست من صنيع النسائي -رحمه الله-، وإنما هي من اختصار تلميذه ابن السُّنِّي -رحمه الله-، وعلى كل حال الكتابان من روايته.

السؤال للشيخ

ما أفضل طبعة لـ(سنن النسائي) التي عليها حاشية السيوطي والسندي؟

الجواب

طبعة البهيَّة المصرية التي في ثمانية أجزاء، هي من أفضل الطبعات، وما صُوِّر عنها.

السؤال

أرجو أن توضحوا بمزيد بسطٍ سبب قلة الشروح على (سنن النسائي).

الجواب

(سنن النسائي) الأصل فيها (الكبرى)، وهذه لا أعرف لها شرحًا، ثم الصغرى (المجتبى) على خلافٍ بين أهل العلم فيمن اختصرها هل هي من اختصار النسائي بإشارة أمير الرملة، أو هي من اختصار ابن السني كما يُرجحه بعضهم، وهي التي عليها العمل وعليها الأطراف، أعني: (الصغرى)، وهي مشروحة بشروح قليلة بالنسبة لكتب السنة الأخرى، حتى إن (سنن ابن ماجه) أكثر منها شروحًا، و(سنن الترمذي) أكثر، و(سنن أبي داود) أكثر، فأكثر الشروح منصبة على (صحيح البخاري)، ثم (صحيح مسلم)، ثم (سنن أبي داود)، ثم (الترمذي)، ثم (ابن ماجه)، ثم في الآخر (سنن النسائي)، والسبب في ذلك -فيما يظهر لي والله أعلم- أن الشرح بدون تعرضٍ للتراجم سيكون فيه جانب نقص، والمراد بالتراجم عناوين الأبواب، فالتراجم تُطلق ويراد بها عناوين الأبواب، وكذلك يراد بها تراجم الرواة، فالمراد هنا ليس تراجم الرواة، وإنما عناوين الأبواب، لكن عناوين الأبواب في (سنن النسائي) أشبه بالعلل، ومعاناة العلل وشرحها فيه شيء من الصعوبة لا يستطيعه كثير ممن يتصدى للشرح بالرجوع إلى كتب الرجال في تراجم الرواة، وبالرجوع إلى كتب الغريب وكتب الأحكام والشروح الأخرى التي تخدم، فكثير من المتون يمكن أن تُشرح من شروح (البخاري)؛ لأنه مخرج فيها من (صحيح البخاري)، وقد تُشرح من شروح (صحيح مسلم)، وقد تُشرح من شروح بقية الكتب، لكن يبقى أن ما تفرد به النسائي من وجود هذه العلل في تراجمه عاقت عن كثرة شروحه؛ لأنه لا يليق بالشرح أن يَخرج من غير بيان لمعنى هذه الترجمة التي هي في الحقيقة علَّة للخبر، والكلام على العلل معلوم أنه لا يتصدى له إلا الأفذاذ من أهل الحديث، ويُلاحظ أنَّ من له عناية بالعلل يَندر أن يشرح متونًا؛ فالذين لهم

عناية بالعلل لا يتصدون لشرح المتن، والذين لهم عناية بشرح المتون كثير منهم لا يستطيع أن يتطاول على شرح هذه التراجم التي هي في حقيقتها علل، نعم عليه تعليقات، قَلَّ منها مَن يبين الاختلاف الذي يشير إليه النسائي -رحمه الله-، فعليه تعليقات للسيوطي، وللسندي، ومن المتأخرين الشيخ محمد المختار الشنقيطي، والشيخ محمد علي آدم الأثيوبي، شروح موجودة ونافعة في الجملة، لكن لا يوجد شرح يجمع بين الكلام على هذه العلل، ويوفي شرح الحديث حقَّه، إلا أنه يوجد من تكلم على العلل بانفراد في رسائل جامعية، فتوجد رسائل جامعية في جامعة الإمام تُكُلِّم فيها على هذه العلل، ووجد من يشرح الأحاديث -متونها وأسانيدها- بشيء من البسط كما في (شرح الشيخ محمد علي آدم)، فإذا ضُم هذا إلى هذا اكتملت الصورة، ويُمكن أن يُستخرج شرحٌ متكاملٌ من جميع هذه الجهود بالتوفيق بينها.

<u>كشف الكتاب من ويكيبيديا</u>

السنن الصغرى المعروف بسنن النَّسائي هو أحد كتب الحديث الستة جمعه أحمد بن شعيب النَّسائي المتوفى سنة 303 هـ في مدينة الرملة في فلسطين، ويعدّه بعض علماء أهل السنة والجماعة هو ثالث الكتب الستة من حيث الصحّة.

<u>سننه الكبرى - من موقع تراث</u>

نقل التاج السبكي عن شيخه الحافظ الذهبي ووالده الشيخ الإمام السبكى أن الإمام أبا عبد الرحمن النسائي أحفظ من الإمام مسلم صاحب الصحيح وأن سننه أقل السنن حديثًا ضعيفا بعد الصحيحين وقال بعض الشيوخ إنه لم يوضع مثل مصنفه في الإسلام وأنه أشرف المصنفات كلها وقد قال ابن منده وابن السبكي وأبو على النيسابوري وأبو أحمد بن عدي والخطيب والدارقطني: كل ما في سنن النسائي صحيح غير تساهل صريح.

وقال الحافظ أبو على: للنسائي شرط في الرجال أشد من شرط مسلم. وكذلك كان الحاكم والخطيب يقولان إنه صحيح وان له شرطا في الرجال أشد من شرط مسلم. لذلك كان بعض علماء المغاربة يفضله على البخاري وكان شافعي المذهب. وله مناسك الحج على مذهب الإمام الشافعي .

قال السيد جمال الدين: صنف الإمام النسائي في أول الأمر كتابًا يقال له السنن الكبرى وهو كتاب جليل ضخم الحجم لم يكتب مثله في جمع طرق الحديث وبيان مخرجه.

«المجتبى» ومنزلته بين الصحاح

قال ابن الأثير: سأل بعض الأمراء الإمام النسائي أجميع أحاديث كتابك صحيح؟ فقال الإمام (لا) فأمره الأمير بتجريد الصحاح منه فصنع من السنن الكبري كتابًا أسماه (المجتنى) أو (المجتبي) وكلاهما صحيح. لكن الأشهر هو الأخير. استخلصه من السنن الكبرى من كل حديث حسن لم يتكلم في أصله ولا في إسناده ورواته بالتعليل أو التجريح. فإذا أطلق المحدثون وقالوا رواه النسائي فمرادهم هذا المختصر المسمى بالمجتبي لا السنن. وهو أحد الكتب الستة الكبرى وكذلك إذا قالوا الكتب الخمسة أو الأصول الخمسة لم يكن مرادهم غير البخاري. ومسلم وسنن أبي داود. وجامع الترمذي. ومجتبي النسائي . اهـ من موقع تراث.

النسائي نسبة إلى نسا بخراسان. سمع من عدة شيوخ، من أشهرهم: إسحاق بن راهويه، وأبو داود السجستاني. قال الذهبي في حقه في سير أعلام النبلاء: «لم يكن أحد في رأس 300 أحفظ من النسائي. وهو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم ومن أبي داود ومن أبي عيسى. وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة». ومن مصنفاته: كتاب 'المجتبى من السنن الكبرى' وهو المشهور بـ'سنن النسائي'، و'السنن الكبرى'، و'الضعفاء والمتروكون'، و'عمل اليوم والليلة' أورد فيه الأذكار.

منهجه في السنن

1. انتقى رجاله من الثقات العدول.
2. اقتصر في سننه على أحاديث الأحكام، مثل سلفه أبي داود.
3. كرر الأحاديث بأسانيد مختلفة، وجمع في كتابه بين فوائد الإسناد، ودقائق الفقه.
4. تكلم على الأحاديث وعللها، وبين ما فيها من الزيادات والاختلاف.

وصف الكتاب ومنهجه - موقع تراث

والناظر في كتاب "المجتبى" للنسائي - رحمه الله تعالى - يلاحظ ما يلي:

١ - أن النسائي اختصر كتابه "السنن الكبرى" في الكتاب الذي معنا وهو "المجتبى" أو "السنن الصغرى".

٢ - قسَّم الكتابَ على الكتب والأبواب الفقهية، فبدأ بكتاب الطهارة، وانتهى بكتاب الأشربة.

٣ - لم يعلِّق على ما يورده من أحاديث إلا في القليل النادر، وهي تعليقات على الأسانيد.

٤ - بلغ عدد الأحاديث المخرَّجة بالكتاب (٥٧٠٨) .

٥ - يذكر المؤلف للنص الواحد عدد من الطرق في مكان واحد.

٦ - يشير المؤلف إلى العلل الواقعة في بعض الأسانيد، ولاسيما المخالفات والموافقات في الطرق والألفاظ.

٧ - يشير المؤلف إلى ما وقع من النسخ في العمل ببعض النصوص، في تراجم الأبواب، فيقول، مثلًا باب: النهي عن كذا، أو الأمر بكذا، ثم يقول باب الرخصة في كذا لنفس الأمر السابق.

٨ - وقد انفرد المؤلف بقدر كبير من الأحاديث عن باقي الكتب الخمسة، منها ما هو ثابت، وما ليس كذلك، وقد تضمنت هذه النصوص الثابتة أصولًا مهمة من أصول الدين.

شروحها

منها:

1. زهر الربى على المجتبى، لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ). وهو شرح موجز.
2. شرح سنن النسائي المسمى ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، لمؤلفه محمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي الولوي.
3. حاشية السندي على سنن النسائي، لمحمد عبد الهادي السندي. وهو مطبوع مع سنن النسائي.

مقصد النسائي من سننه

كما قال الأثيوبي في ذخيرة العقبى

قد كتب محقق عمل اليوم والليلة في هذا الموضح كلاما نفيسا يتلخص فيما يلي: كان قصد النسائي رحمه الله تعالى في سننه جمع ما ثبت عن رسول الله ﷺ مما يمكن أن يستدل به الفقهاء، ولكنه لم ينس نفسه كمحدث بحت، بل جمع بين الفقه والحديث، وسار على الطريقة التي تجمع بين الاستدلال والإسناد، ورتب الأحاديث على الأبواب، ووضع لها عناوين تبلغ من الدقة منزلة بعيدة، ومن التفصيل سعة كبيرة وسلك طريقة جمع الأسانيد في مكان واحد كصنيع الإمام مسلم بن الحجاج ليبرز ما فيها فكان في حقيقة الأمر جامعا بين طريقتي البخاري ومسلم، ومن هنا جاء تفضيل من فضل مسلما على البخاري لأن البخاري يفرق الحديث الواحد في أماكن متعددة، وفي غير مظانه بما يعسر الكشف عنه، ولا يبرز الفوائد والإسنادية، والعلل الحديثية، ومسلم بعكسه يسوق الحديث سردًا دون تبويب.

فالجانب الفقهي في سننه يتجلى من خلال النقاط التالية:

منها: أنه يكثر التفريعات والتفصيلات في الباب الواحد بحثا عن السنن حتى إن القارئ ليشعر أنه يتناول كتابا يخرج للفقهاء آراءهم، ويبين مستندهم، حتى في أدق الأشياء، فخذ مثلا كتاب السهو تجد أبوابه كالتالي: التكبير إذا قام من الركعتين، باب رفع اليدين في القيام إلى الركعتين الأخريين، باب رفع اليدين للقيام إلى الركعتين الأخريين حَذْوَ المنكبين، باب رفع اليدين وحمد الله، والثناء عليه في الصلاة، باب السلام بالأيدي في الصلاة، باب رد السلام بالإشارة في الصلاة، النهي عن مسح الحصى في الصلاة، باب الرخصة فيه مرة، النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة .. الخ.

وهكذا فإنك تعيش مع تفريعات الفقهاء، ودقائقهم، وهذا ما دعاه إلى تكرير الحديث عدة مرات أحيانا، وعلى سبيل المثال فقد كرر حديث النية ست عشرة مرة، حتى قيل: إنه أكثر الكتب تكرارًا للأحاديث.

قال الجامع عفا الله عنه: في هذا الكلام نظر لا يخفى، بل البخاري، أكثر تكرارا، والله أعلم.

ومنها: أنه ما أخلى كتابه من النقل عن الفقهاء، وإن كان ذلك قليلًا كما في ٨/ ٣١٥ حيث ينقل عن مسروق فتوى في الهدية، والرشوة، وفي شرب الخمرة، وكما في ٨/ ٣٣٤ حيث ينقل عن إبراهيم النخعي وغيره، وفعل ذلك في مواضع أخر من كتابه.

ومنها: أنه يقتصر في أحيان كثيرة على موضع الشاهد من الحديث، وهي نزعة إلى الفقه أقرب منها إلى الحديث.

ومنها: أنه يسوق الأحاديث المتعارضة في الباب إذا صحت عنده ليقيم الدليل على صحة العملين كما فعل في الأسفار بالفجر، والتغليس به، انظر ١/ ٢٧١ وكما في قراءة البسملة، وترك قراءتها، انظر ١/ ١٣٤، وهما مسألتان شغلتا فقهاء الشافعية والحنفية، وغيرهما زمنا طويلا، وسودت فيها دواوين، ومصنفات كثيرة حتى يومنا هذا.

ومنها: أنه ينقل لنا صورة كتب فقهية في بعض الموضوعات مثل المزارعة، والشركات والتدبير، والمكاتبة، وغيرها، بعيدة تماما عن المنهج الحديثي، وهي عمل فقهي محض. من ذلك مثلا: قوله: قال أبو عبد الرحمن: كتابة مزارعة على أن البذر والنفقة على صاحب الأرض، وللمزارع ربع ما يخرج الله منها. هذا كتاب كتبه فلان بن فلان بن فلان في صحة منه، وفي جواز أمر، لفلان بن فلان إنك دفعت إليَّ جميع أرضك التي بموضع كذا في مدينة كذا مزارعة، هي .. وساق تتمته في صفحتين كبيرتين على الطريقة الفقهية الدقيقة، انظر ٧/ ٥٢، كما أنه تحدث عن أنواع الشركات: العنَان، والمفاوضات، والأبدان ودَوَّن لنا صورة عقود كتابة هذه الشركات، ثم دَوَّن لنا عقد التفريق بين الزوجين، وصورة عقد كتابة المملوك، وتدبيره، وعتقه، وهي فوائد عظيمة تشكل معالم هادية أمام تطور الفقه الإسلامي.

وبالجملة فسننه سفر عظيم جمع معظم ما يتعلق بالحياة الدينية والدنيوية.

وأما الجانب الحديثى فيتجلى في الأمور التالية:

منها: أنه يعتني ببيان الخلافات التي في الأسانيد، والمتون، فيتبين بذلك ما هو الراجح من تلك الروايات، وهذا من الفوائد المهمة للحديثي.

ومنها: نقده للمتون التي ظاهرها الصحة، وتعليله لها، فمثلا في ٣/ ٤٦ يقول: قال أبو عبد الرحمن: أنبانا قتيبة بهذا الحديث مرتين، ولعله أن يكون قد سقط عليه منه شيء. وفي ٦/ ١٧٠ يقول: هذا

خطأ، والصواب مرسل. ويكثر من هذه الصيغة في ثنايا كتابه.

ومنها: تبيينه للأسماء والكُنَى التي تلتبس في الأسانيد، وهذه قد

أكثر منها الترمذي في جامعه، وكذلك النسائي، فإنه قد ضرب فيها بحظ وافر مثلا في ٥/ ٤٩ يقول: قال أبو عبد الرحمن: أبو عمار: اسمه عَريب بن حُمَيد، وعمرو بن شرحبيل يكنى أبا ميسرة، وأمثال هذا كثير.

ومنها: محافظته على إيراد الأحاديث المسندة، فيندر أن تجد فيه معلقا، وهذا منهج الإمام مسلم، بخلاف البخاري فقد أكثر من المعلقات، والموقوفات، والمقاطيع.

ومنها: نثره للجرح والتعديل عقب الأسانيد مبينا حال بعض الرواة، ويشاركه في هذا أبو دواد، وأما الترمذي فقد أكثر منه.

ومنها: أنه استعمل كثيرا من الاصطلاحات الحديثية السائدة فيما بين المحدثين، وعقَّبَ بها على الأحاديث، ولهذا فائدة هامة جدا، إذ تعطينا تصورا عن مصطلحات القوم، ومن أهم ما استعمله من ذلك: حديث منكر، غير محفوظ، ليس بثابت، حديث صحيح، محفوظ، خطأ فاحش، مرسل، مسند، إسناده حسن، وهو منكر، إلى غير ذلك.

ومما ينبغي أن يتنبه له أن النسائي جمع كتابه من أصول مكتوبة، كما

يتبين ذلك من خلال كلامه في سننه، فمثلا يقول: في كتاب النكاح الباب ٢٣، الحديث ٣٢٤٦. قال أبو عبد الرحمن: وجدت هذا الحديث في موضع: عن يزيد بن كيسان، أن جابر بن عبد الله، والصواب أبو هريرة.

<u>بيان السنن الصغرى المسماة بالمجتبى</u>

<u>من ذخيرة العقبى أيضا</u>

اعلم أنه وقع اختلاف بين العلماء في المجتبى هل هي من تصنيف النسائي نفسه، أو من انتخاب ابن السني من السنن الكبرى؟ وقد أشبع الكلام في هذا الموضوع محقق عمل اليوم والليلة، ومصحح السنن الكبرى، بما لا مزيد على تحقيقهما شكر الله سعيهما، وأنا أنقل خلاصة ذلك، فأقول: قال الأول: ما حاصله: إنه اختلف الناس في هذه المسألة على فريقين: فريق يقول: المجتبى من انتقاء ابن السني، وهو اختصار للسنن الكبرى، وممن قال بهذا الإمام الذهبي، وتبعه على هذا الإمام ابن ناصر الدين، الدمشقي (ت ٧٤٨) يقول الذهبي في ذلك: والذي وقع لنا من سننه هو الكتاب المجتبى من انتخاب أبي بكر بن السني سمعته ملفقا من جماعة سمعوه من ابن باقا بروايته عن أبي زرعة المقدسي سماعا لمعظمه وإجازة لفوت له محدد في الأصل قال: أنبأنا أبو محمَّد عبد الرحمن بن حمد الدُّونيُّ، قال: أنبأنا القاضي أحمد بن الحسين الكسار، أخبرنا: ابن السني، عنه، وكرر نحو هذا الكلام في غير موضع من كتبه. وأما ابن ناصر الدين فقد تابعه على ذلك، ورأيت عبارته في شذرات الذهب لابن العماد في ترجمة ابن السني إذ قال: قال ابن ناصر الدين: اختصر سنن النسائي وسماه المجتبَى.

وتبعه على هذا أيضًا كما قال المصحح عبد الصمد: تلميذه القاضي تاج الدين ابن السبكي (ت ٧٧١) فقال في ترجمة ابن السني من طبقاته ٢/ ٩٦ ما نصه: وصنف في القناعة، وفي عمل اليوم والليلة، واختصر سنن النسائي. اهـ.
قال المصحح: وقد أدى بالسبكي هذا الوهم إلى الظن بفقدان السنن الكبرى من الوجود أصلًا، دون الصغرى، فقد نقل السيوطي عنه في مقدمة زَهْر الرُّبَى قوله: سنن النسائي التي هي إحدى الكتب الستة هي الصغرى لا الكبرى، وهي التي يخرجون عليها الرجال، ويعملون الأطراف، وكأن السيوطي يصدقه في هذا حيث قرره ولم يتعقبه بشيء، فقد غلب على السبكي ما زعمه شيخه الذهبي في سنن النسائي، وغاب عنه ما صنعه شيخه الآخر وهو الحافظ المزي حيث عمل أطرافه في تحفة الأشراف على سننن النسائي الكبرى والصغرى معا. اهـ كلام المصحح بالمعنى. ١/ ٣١.
وأما الفريق الآخر فيرى أن المجتبى من اختصار النسائي نفسه من السنن الكبرى، وليس لابن السني إلا مجرد الرواية، وعلى هذا جُلُّ العلماء الأعلام، وهو المعروف عند الخاص والعام، وهو الذي ارتضاه
المحقق، والمصحح جزاهما الله تعالى.
قال الجامع: لا أرى غيره عند التحقيق، للأدلة الواضحة الرافعة للنِّزَاع والاختصام، التي ذكرها المحقق والمصحح بدقة وانتظام، وأنا أذكر خلاصتها لتكون لهذا الموضوع مسك الختام:
قال المحقق: بعد ذكر نحو ما تقدم من قول الفريق الثاني: ما نصه: وهو الرأي الذي أصوبه، وأرتضيه لدلائل عديدة كما يلي:
منها: أنه لم يقدم لنا الذهبي دليلًا علي هذا الذي جاءنا به، لا نقلا ولا استنباطًا، وان كان هو من الأعلام لكنه خولف، والوهم لا يخلص منه إنسان.
ومنها: وجود مثبتات على ذلك منها ما نقله ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥) بسنده عن أبي محمَّد بن يربوع قال: قال لي أبو علي الغساني : كتاب الإيمان والصلح ليسا من المصنَّف إنما هما من المجتبى له -بالباء- في السنن المسندة لأبي عبد الرحمن النسائي اختصره من كتابه الكبير المصنَّف، وذلك أن أحد الأمراء سأله عن كتابه في السنن كله صحيح؟ فقال: لا، قال: فاكتب لنا الصحيح مجردا فصنع المجتبى، فهو المجتبى من السنن ترك كل حديث أورده في السنن مما تكلم في إسناده بالتعليل، روى هذا الكتاب عن أبي عبد الرحمن ابنه عبد الكريم بن أحمد، ووليد بن القاسم الصوفي، ورواه عن أبي موسى عبد الكريم من أهل الأندلس أيوبُ بنُ الحسن قاضي الثغر، وغيره .. انتهى كلام ابن خير. قال المحقق: وهذا نص ظاهرٌ في الموضوع، وأبو علي الغساني حافظ ثبت قال فيه الذهبي: كان من جهابذة الحفاظ البُصَراء بصيرا بالعربية واللغة، والشعر والأنساب صنف في ذلك كله، ورحل الناس إليه، وعوَّلوا في النقل عليه، وتصدر بجامع قرطبة، وأخذ عنه الأعلام، ووصفوه بالجلالة، والحفظ، والنباهة، والتواضع والصيانة، ولد في المحرم سنة ٤٢٧، وتوفي في ليلة الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان سنة ٤٩٨. اهـ. تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٣٣.
قال الجامع عفا الله عنه: وقصة النسائي مع الأمير الذي سأله تجريد الصحيح من غيره قد أنكرها مصحح السنن الكبرى، كما أن الذهبي أنكرها وإن اختلف وجه إنكارهما وسيأتي الكلام علي ذلك، إن شاء الله تعالى.
قال المحقق: كما أني وجدت مجلدين من المجتبى قديمين جدا كُتبت عليهما سماعات بين سنة ٥٣٠ وسنة ٥٦١ فيهما نص ظاهر أنها من تأليف النسائي، وقد جاء في صدر أحدهما: الجزء الحادي والعشرون من السنن المأثورة عن رسول الله ﷺ تأليف أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن بحر النسائي، رواية أبي بكر أحمد بن إسحاق بن السني، عنه. رواية القاضي أبي

نصر أحمد بن الحسين بن الكسار عنه. رواية الشيخ أبي محمَّد عبد الرحمن بن محمَّد الدُّوني عنه. رواية أبي الحسن سعد الخير بن محمَّد بن سهل الأنصاري عنه. رواية الشيخ الإمام زين الدين أبي الحسن علي ابن إبراهيم بن نجاد الحنبلي الواعظ. وفيهما نص ظاهر علي أنها من تأليف النسائي، وابن السني مجرد راوية لها، وإن كان أحد المجلدين قد أكلت أكثره الأرضة فالأخر ما يزال أكثره صالحا واضحًا بخط مشرقي جيد يحمل رقم ٥٦٣٧ بالخزانة الملكية بالرباط وعلى ظهر هذه النسخة كتب بخط قديم، قَدُمَهَا: (قال الطبني: أخبرنى أبو إسحاق الحَبَّال سأل سائل أبا عبد الرحمن ... (١) بعض الأمراء عن كتابه السنن أصحيح كله فقال: لا قال: فاكتب لنا الصحيح مجردا فصنع المجتبي «بالباء» من السنن الكبرى ترك كل حديث أورده في السنن مما تكلم في إسناده بالتعليل وأبو إسحاق الحبال الذي ينقل عنه الطبني هو الحافظ الإمام المتفنن محدث مصر إبراهيم بن سعيد بن عبد الله التجيبي كان من المتشددين في السماع والإجازة يكتب السماع على الأصول، ورعا ثبتا خيرا، وكان يتعاطى التجارة في الكتب، وحصل عنده من الأصول والأجزاء ما ليس عند غيره، وما لايوصف كثرة، ولد سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة، وتوفي سنة ٤٨٢، وقد أطال الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمته، والثناء عليه، ومثله السيوطي في حسن المحاضرة.

وكذلك نجد أن ابن الأثير الذي جرد الأصول الخمسة، وضم إليها الموطأ جرد المجتبى، وليس السنن الكبرى، وساق إسناده بالمجتبى، وفيه النص الواضح على أن المجتبى من تأليف النسائي ذاته يقول ابن الأثير: إنه قرأه سنة ٥٨٦ على أبي القاسم يعيش بن صدقة الفراتي إمام مدينة السلام الذي قرأه علي أبي الحسن. علي بن أحمد بن الحسن بن محموية اليزيدي سنة ٥٥١ الذي قرأه على أبي محمَّد عبد الرحمن بن حمد بن الحسن الصوفي الدوني سنة ٥٠٠ في شهر صفر، الذي قرأه على أبي نصر أحمد بن الحسين الكسار بخانكاه «دُونَ» سنة ٤٣٣، الذي قرأه على ابن السني بالدينور سنة ٣٦٣، الذي قال:

حدثنا الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي رحمه الله تعالى بكتاب السنن جمعيه ...

وهذا نص واضح قبل الذهبي بما يزيد على قرن ونصف من الزمن، ونص أبي على الغساني أسبق من هذا كذلك. ولو كان المجتبى من صنع ابن السني لاقتضى الأمر من ابن الأثير أن ينص عليه وأن ينسبه إليه، وقد ذكر هو قصة أمير الرَّملة عندما سأل النسائي عن المصنف أصحيح كله؟ قال: لا، قال: فجرد لنا منه الصحيح فصنع المجتبى.

كما أن ابن السني ذاته نص أنه سمع المجتبى من مصنفه بمصر في أكثر من موضع منه، انظر المطبوع ج ٧ ص ١٧١ صدر كتاب الصيد والذبائح، وقد وجدت نسخا مخطوطة ينص على سماعها من النسائي بمصر في صدر المجتبى منها نسخة في الخزانة العامة بالربَاط تحت رقم -١٨٧٧ - ك و-٢٤٠٨ - ك ونجد كذلك الزيلعي، وهو من معاصري الذهبي ينص في غير موضع من كتابه نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، وفي تخريج أحاديث الكشاف أن السنن الصغرى والكبرى للنسائي، بل أصرح من هذا ما قاله رفيقه في الطلب الحافظ الكبير عماد الدين بن كثير الدمشقي المتوفى سنة -٧٧٤ - في ترجمة النسائي، وقد جمع السنن الكبير وانتخب ما هو أقل حجمًا منه بمرات، وقد وقع لي سماعهما.

وكذلك الحافظ الكبير أبو الفضل العراقي يَرَى صحة إهدائها لأمير الرملة في القصة المتقدمة، قال السيوطي: ورأيت بخط الحافظ أبي الفضل العراقي أن النسائي لما صنف الكبرى أهداها لأمير الرملة، فقال: كل ما فيها صحيح؟ فقال: لا، قال: مَيِّزْ الصحيح من غيره، فصنف له الصغرى.

إلا أن المجتبى لم ينتشر إلا من طريق ابن السني، وعنه القاضي أبو الحسن بن الكسار، وعنه الدُّوني، أما الكبرى فقد انتشرف عن الأندلسيين؛ لأنهم رووا عن النسائي في أخريات أيامه. اهـ خلاصة ما كتبه محقق عمل اليوم والليلة. هـ ٦٠، ٧٣.

وأما مصحح السنن الكبرى الأستاذ عبد الصمد شرف الدين، فقال في مقدمة تصحيحه في الكلام في الفرق بين الكبرى والصغرى: ما حاصله: وقبل أن نبحث عن الفرق بينهما يحسن بنا التنبيه على ما وقع فيه بعض الأئمة من الغلط في هذين الكتابين:

فقد نقل الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة النسائي عن مجد

الدين ابن الأثير الجزري صاحب جامع الأصول (ت ٦٠٦) حكايته لما اشتهر عن النسائي بأن بعض الأمراء سأله عن كتابه السنن كله صحيح؛ فقال: لا، قال: فاكتب لنا الصحيح منه مجردا، فصنع المجتبى، فهو المجتبى من السنن، ترك كل حديث أورده في السنن مما تكلم في إسناده بالتعليل. انظر «جامع الأصول ١/ ١١٦».

هكذا ذكر ابن الأثير هذه الواقعة المزعومة بين أمير مجهول وبين إمام حفاظ الحديث النبوي وحامليه في عصره بدون أي إسناد في إثباتها، وبفرض ثبوتها لم نعهد في التاريخ بأمير من أمراء القوم له هذا الشغف العظيم بصحيح الأحاديث من معلولها، كما لم نعهد بحامل من حملة السنة النبوية يأتمر بأمر من جهلاء الحكام في ترتيب ما يصنفه فيها [1].

وأغرب من ذلك رد الذهبي قول ابن الأثير هذا لا لشدة غرابته، بل لما يعتقده من كون المجتبى ليس من صنع مصنفه، بل من تأليف تلميذ له، فقال بعد سرده رواية ابن الأثير: قلت: هذا لم يصح، بل المجتبى اختيار ابن السني.

وللذهبي نوع عذر في هذا الاعتقاد، إذ أنه لم يطلع قط في عمره على كتاب السنن الكبير للنسائي دون مختصره المجتبى، ومن جهل شيئًا تخرّص فيه. فقد اعترف بهذا بآخر ترجمة النسائي المذكور، فقال: والذي وقع لنا من سننه هو الكتاب المجتبى منه انتخاب أبي بكر بن السني اهـ، ثم ذكر إسناد سماعه إلى ابن السني، ولكنه ختم هذا الإسناد بقوله ... أنا أبو محمَّد عبد الرحمن بن حمد الدّوني، قال: أنا القاضي أحمد بن الحسين الكسار، نا ابن السني، عنه. وهذه الخاتمة نفسها تدل على أن الكتاب ليس من تأليف ابن السني، بل من تأليف النسائي، فإنه قال: نا ابن السني، عنه. أي عن النسائي.

وأصرح من ذلك إسناد ابن الأثير لسماعه المجتبى سماعا واحدا كالذهبي، ولم يسمع هو الكبرى أيضا مثل الذهبي، فقال في آخر إسناده: عن أبي محمَّد عبد الرحمن بن حمد الدوني (ت ٥٠١) عن القاضي أبي نصر أحمد بن الحسين الكسار الدينوري (ت ٤٣٢) عن الحافظ أبي بكر أحمد بن محمَّد ابن السني انظر جامع الأصول ١/ ١٢١ - ١٢٢. وختمه فقال: عن ابن السني قال: حدثنا الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي بكتاب السنن جميعه، فلا شك في أن ابن السني حدث بكتاب السنن، وهو المجتبى عن الإمام أبي عبد الرحمن النسائي، لا من قبل نفسه. فإذن هو تأليف النسائي، لا تأليف ابن السني، وهو الراوي عن النسائي كتابه الصغير. والحاصل أن الحافظ ابن السني هو الراوي عن النسائي لسننه المجتبى عن السنن الكبرى، ومن طريقه تلقاه المحدثون، أما كونه هو الذي تولى اختصاره بنفسه فمما لا يصح.

هذا خلاصة ما كتبه المصحح في هذا البحث، وهو بحث نفيس جدًا.

<u>الموازنة بين الصغرى والكبرى</u>

<u>من ذخيرة العقبى أيضا</u>

[1] قال الأثيوبي: في هذا الكلام نظر لا يخفى. فإن كثيرا من الخلفاء والأمراء في ذلك العصر وقبله كان لهم عناية وشغف بالحديث فلا يستبعد ما ذكر للنسائي، فكتب التاريخ مملوءة بمثل ذلك، كتدوين الزهري للحديث بأمر عمر بن عبد العزيز، وكطلب أبي جعفر المنصور من الإمام مالك أن يصنف في الحديث، فصنف الموطأ. بل أولى ما يعترض به على هذه القصة عدم سند صحيح لها. فتأمل

كتب المحقق والمصحح في هذا البحث كلاما نفيسا، أبان عن شدة اعتنائهما وتحريهما في هذا الموضوع شكر الله سعيهما، وأنا أنقل خلاصة ما حققاه:

قال المحقق شكر الله سعيه:

تمتاز الكبرى عن الصغرى بعدة أمور، وقد تبين لي ذلك من خلال المقابلة التي أجريتها بين المجتبى المطبوع وبين المجلدين الكبيرين من السنن الكبرى الموجودين في الخزانة الملكية بالرباط تحت رقم ٥٩٥٥، وهي:

١ - أنه يوجد في الكبرى زيادة كتب ليست في المجتبى، منها: كتاب السير، والمناقب، والنعوت، والطب، والفرائض، الوليمة، التعبير، فضائل القرآن، العلم ... الخ. ولا تنقص الكبرى عن المجتبى من الكتب سوى الإيمان وشرائعه، والصلح كما تقدم عن نص أبي علي الغساني، وهذا يعطي للكبرى مَيزَة الكبر والاتساع لتلمَّ بجميع الكتب مما يصح أن يطلق معه عليها المصنّف أو الجامع الآتي تفسيرهما.

٢ - أنه يدخل في الكبرى كتب أُلِّفَت مستقلة، ثم ضمها إليها مصنفها، ووضعها في المكان المناسب لها، مثل كتاب فضائل القرآن، فقد نص الزركشي (ت ٧٩٤) في كتابه البرهان في علوم القرآن أنه ألفه مستقلا.

أما كتابه خصائص علي: فهو مشهور جدا أنه ألفه مستقلا، وقد تقدم سبب تأليفه، في ترجمته، ثم ضمه إلى الكبرى مع فضائل الصحابة الذي ألفه بعد ذلك.

ومثله كتاب التفسير، فقد نص الذهبي على أنه مستقل، ويقع في مجلد وقد روى مع الكبرى، وأما عمل اليوم والليلة، فقد روى عن طريق أبي محمَّد الباجي عن ابن الأحمر، وابن سيار مع الكبرى، ومن طريق بقية الرواة مستقلا.

٣ - أن الكبرى تزيد على الصغري بعدد الأبواب، ومن ثم بعدد الأحاديث، ولنأخذ على سبيل المثال كتاب الصوم نجد فيه أبوابا كثيرة ليست في المجتبى منها: صيام يوم الأربعاء، تحريم صيام يوم الفطر ويوم النحر، وصيام يوم عرفة، والفضل في ذلك. إفطار يوم عرفة بعرفة، التأكيد في صوم يوم عاشوراء، صيام ستة أيام من شوال، صيام الحي عن الميت، صيام المحرم، صيام شعبان، اغتسال الصائم، والسواك للصائم، والسعوط للصائم، القبلة في شهر رمضان، ما يجب على من يجامع امرأته ... الخ، وهكذا تزيد الكبرى عن الصغرى بأربعة وستين بابا، ويبدوا أن هذا الكتاب أكثر الكتب زيادات على المجتبى.

٤ - أن كثرة الأبواب تستتبع زيادة في تعليل الأحاديث، وذلك حين يوردها مبينا ما فيها من العلل والوقف والإرسال، وغير ذلك، وهذا غير قليل في الكبرى، وقد تفنن في هذا تفننا عجيبا، ومع هذا فقد نجد في المجتبى كلمة موضحة أو لفظة زائدة في الإسناد أو في المتن ولا نجدها في الكبرى، وإن كان هذا قليلًا، مع وجود أحاديث في المجتبى ليست في الكبرى.

٥ - أنه يستعمل في مطلع إسناده لفظ أخبرنا، وأحيانا أخبرني، وهذا مما انفرد به عن بقية الستة، فإنهم يستعملون حدثنا وغيرها أيضا.

قال الجامع: وسيأتي البحث عن هذه المسألة في هذا الجامع إن شاء الله تعالى.

وأما في الكبرى: فيتوسع حتى أنه يستعمل أحيانا البلاغات كقوله: بلغني عن ابن وهب عن مخرمة بن بكير، عن أبيه، قال: سمعت سليمان بن يسار أنه سمع الحكم بن الزرقي يقول: حدثتني أمي «أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ بمنى، فسمعوا راكبا يصرخ يقول: ألا، لا يصومَنَّ أحد، فإنها أيام أكل وشرب». قال أبو عبد الرحمن: ما علمت أحدا تابع مخرمة على هذا الحديث الحكم الزرقي، والصواب مسعود بن الحكم.

٦ - في المجتبَى زيادة تراجم وأبواب واستنباطات لا توجد في الكبرى كما في ترجمته في كتاب الطهارة في الكبرى: «النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند الحاجة، والأمر باستقبال المشرق والمغرب»، وساق تحته حديثين عن أبي أيوب الأنصاري، وجعل هذه الترجمة في المجتبى ثلاث تراجم: «النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة»، «النهي عن استدبار القبلة عند الحاجة»، «الأمر باستقبال المشرق والمغرب عند الحاجة»، وأضاف في المجتبى حديثا ليس في الكبرى، ولهذا نظائر كثيرة مبثوثة في ثنايا المجتبى لاسيما الكتب الأوَلُ من الطهارة، والصلاة، والحج، والصوم ...

٧ - أما رجاله ومنهجه في الانتقاء فهو واحد تقريبا في الكتابين، وإن كان في الكبرى بعض رجال ليسوا في المجتبى فهذا تبع لسعة الكتاب وزياداته، ولا يخرجون عن الإطار العام الذي ينتقي به النسائي رجاله، اهـ خلاصة ما كتبه المحقق. وهو بحث نفيس. شكر الله سعيه.

وأما مصحح السنن الكبرى فقد كتب في هذا الموضوع بحثا نفيسا أيضا، وهو قريب مما كتبه المحقق، فنتيجتهما سواء، ولكن هذا عمل تدقيقا عجيبا حيث عمل جدولا للمقابلة بين تراجم الكتابين فأتى بأبدع مقابلة، جعل تراجم الأبواب من كتاب الطهارة فيهما في جدولين متقابلين مع عد أرقامها فيهما، ووضع عدد الأحاديث الموجودة في كل باب، استنتج من ذلك تنقيح المصنف، وتحسينه في المجتبى حيث إن مَنْ يعيد النظر في تأليفه الأول لا بد من ان يتبين له من المناسبة والتحرير ما لم يظهر له في الأول.

قال في المقدمة في هذا الموضوع: قد اشتمل هذا الجزء على ٤٢١ حديثا بما فيه من أحاديث الكبرى وأحاديث من المجتبى مما لاوجود لها في الكبرى.

وهذا تفصيل الأحاديث: ٢٨٥ حديثًا مشتركًا بينهما، و٣٢ حديثًا تختص بها الكبرى، و١١٣ حديثًا تختص بها الصغرى، فالمجموع ٤٢١ حديثًا.

فقد ظهر من هذا التفصيل أن عدد الأحاديث الموجودة في الكبرى من كتاب الطهارة ٣٠٨ حديثا فقط، انتخب المصنف منها ٢٨٥ حديثًا، وترك منها ٢٣ حديثًا، ولكننا نجد بإزاء ذلك أن المصنف قد أضاف ١١٣ حديثًا إلى ما اجتباه من أصل مصنفه حين صنف المجتبى، ونجد كذلك إضافة زائدة على عدد تراجم الأبواب الموجودة في الكبرى، فعددها في الكبرى ١٨٤ بابًا، وفي المجتبى ٢٧٥ بابًا أي بزيادة ٩١ بابًا.

ونستنبط من هذه الزيادات أن كتاب المجتبى ليس محدودا على انتخاب من السنن الكبرى فحسب، بل فيه شيء كثير زيد عليها عند الانتخاب، فقد زاد فيه على الأصل كما قد نقص منه.

سبب انتخاب النسائي للصغرى من الكبرى

من ذخيرة العقبى أيضا

كتب المصحح في هذا الموضوع بحثًا نفيسًا أحببت إيراده لأهميته.

قال جزاه الله خيرا: إذا أردنا أن نعرف السبب الذي لأجله صنف الإمام النسائي كتابه المجتبى بعد تأليفه السنن الكبرى، فعلينا أن نتتبع تأريخ تصنيف كتب الحديث الستة في عصر المصنف فإن هذه الدراسة ستعيننا في تحقيق هذا السبب، وهذه سنُو وَفَيَات الأئمة الستة بترتيبها الزمني:

البخاري ٢٥٦

مسلم ٢٦١

ابن ماجه ٢٧٣

أبو داود ٢٧٥

الترمذي ٢٧٩

النسائي ٣٠٣

فصنف النسائي سننه الكبرى في جملة من صنف من هؤلاء المحدثين، وهو آخرهم وفاة، ولهذا تيسر له النظر في مصنفات من تقدمه بعد تصنيفه الأول، وهو الكبرى، وهذا على ما يظهر حمله على تصنيفه الثاني، وهو المجتبى مراعيًا فيه كل ما رآه من المحاسن في تصانيف غيره، وبالأخص الجامع الصحيح للإمام البخاري .

ولما كان الرسول ﷺ مبينا لما أجمل القرآن من أحكام الشريعة، كما قال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) [النحل: آية ٤٤]، التزم أفقه المحدثين الإمام البخاريُّ بإصدار تراجم الكتب والأبواب من صحيحه بآيات من القرآن مهما أمكن، ثم يورد الأحاديث المتعلقة بتلك الآيات بمنزلة التفسير والبيان لمعانيها، وهذا من منتهى فهمه وتفقهه. فكأن الإمام النسائي تفطن لهذا السر، وأدركه، فأراد تطبيقه في تصنيفه هو في السنن، والظاهر أنه فاتته هذه النكتة عند تصنيفه السنن الكبرى، فأراد التزامها حيث عزم على تصنيفه المجتبى، بل لا يبعد أن يكون مثل هذا الالتزام هو مما حمله على هذا الانتقاء ليجوده ويحسنه في ترتيبه وأسلوبه.

ومن أبرز أمثلته أنه لما جمع السنن الكبرى بدأ بكتاب الطهارة فترجم له بقوله:

«وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة»، وأورد فيها حديث غسل اليدين عند الاستيقاظ تنبيها على أن الطهارة تبدأ بغسل اليدين.

فلما صنف المجتبى فيما بعد بدأ بترجمة من آية من القرآن، هي جامعة لبيان الوضوء والغسل والتيمم، وهي آية المائدة، فقال: تأويل قوله (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) [المائدة: ٦]. وهذا كما ذكر العلامة أبو الحسن محمَّد بن عبد الهادي السندي محشي سنن النسائي، فقال في شرح هذه الترجمة: يريد رحمه الله تعالى أن تمام ما يذكر في كتاب الطهارة في هذا الكتاب بمنزلة باب الطهارة، أو كتاب الطهارة في غيره، وتمام الأبواب المذكورة في الطهارة داخلة في هذه الترجمة اهـ. قلت: ولهذا لم يصدر هذا الكتاب بعنوان كتاب الطهارة، اكتفاء بهذه الترجمة الوافية الشاملة.

وللمصنف في صنيعه هذا أسوة حسنة في الإمام البخاري المتقدم عليه، حيث بدأ كتاب الطهارة من صحيحه بقوله: كتاب الوضوء، باب ما جاء في قول الله تعالى: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) الآية.

ولما فرغ المصنف مما أراد انتقاءه وإضافته وتهذيبه من السنن الكبرى من كتاب الطهارة، وما ذكر من الأبواب والأحاديث كانت كلها بمنزلة البيان لآية المائدة بدأ بما سماه «كتاب المياه» من المجتبى، وأتبعه بقوله: قال الله : «وأنزلنا من السماء ماء طهورا» ... الخ.

فوضع هذا الكتاب لبيان أحاديث تتعلق بأحكام المياه، وصدره بآيات من القرآن تنبيها على أن الأحاديث المذكورة في الكتاب بمنزلة البيان لهذه الآيات وأمثالها، وإشارة إلى أن غالب أحاديث الأحكام بيان وشرح لآيات من القرآن، نبه على ذلك أيضا السندي .

ثم أتبع كتاب المياه هذا بكتاب الحيض والاستحاضة، وكتاب الغسل، والتيمم، كلاهما من المجتبى. وهذا مما يطلعنا على بعض تخطيطات المصنف ومقاصده في وضع كتابه الجديد وتسميته بالمجتبى، فإن هذا لاسم يطابق المسمى كل المطابقة، والمجتبى

من كل شيء نبه وخلاصته الممتازة، كما قال تعالى في خليله ﷺ (شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) [النحل: ١٢١].

ذكر زيادات الكبرى على الصغرى وعكسه

من ذخيرة العقبى أيضا

لقد أجاد مصحح السنن الكبرى في هذا الموضوع حيث فَصَّل ما في المجتبى من الزيادات على الكبرى في كتاب الطهارة، ودون تراجم أبوابهما في جدولين متقابلين للموازنة بينهما، فبان الفرق بين عددها في الكتابين، هكذا:

عدد الأبواب: الكبرى ١٨٥، الصغرى ٢٧٥

عدد الأحاديث: الكبرى ٣٠٨، الصغرى ٤٥١

وقال: ولكن رجحان عددهما في الصغرى عليه في الكبرى ليس إلا في قليل من الكتب، أما الغالب فبالعكس، فقد وجدنا عند مقابلة كتاب الصيام فيهما مثلا في الكبرى ١١٦ بابا، بينما هي في الصغرى ٥٢ بابا فقط، أي أقل من نصف.

ومن أغرب الأمور أننا وجدنا المصنف كأنه جَزَّأ كتاب الصيام من السنن الكبرى كما هو قطعتين نصفين تقريبا، فوضع النصف الأول بتمامه في المجتبى، وترك النصف الآخر كما هو في الكبرى لا حَظَّ فيه للصغرى. كما يقول تعالى: «للذكر مثل حظ الأنثيين».

وقد قابلنا تراجم أبواب الصغرى على تراجمها في الكبرى فوجدناهما متطابقين لفظا لفظا وحرفا حرفا حتى في عناوين ذكر الاختلافات فيهما، وليس لنا نسبة الغفلة إلى المصنف في صنيعه هذا إذ نجده قد زاد بابا واحدًا فقط في أبواب الصغرى، وهو باب رقم ٤٨. عنوانه «صيام خمسة أيام في الشهر» زاده بعد باب رقم ٤٧ «صوم عشرة أيام في الشهر» وقبل باب رقم ٤٩ «صيام أربعة أيام في الشهر».

وفيما ترك من أبواب الصيام عن الصغرى مباحث مهمة كالنهي عن صيام يوم الجمعة. وصوم يوم الخميس، وصوم يوم عرفة، وبدء صيام عاشوراء، وصيام ستة أيام من شوال، وخلوف فم الصائم، والوصال، وفي الصائم يأكل ناسيا، والترغيب في تعجل الفطر، وما يقول إذا أفطر، وغير ذلك.

وفيما يظهر نهائيا أن يقال: قد وجد المصنف كتاب الصيام من الكبرى كله محررا متقنا حيث لا يحتمل التبديل والتغيير، ولما رأى من تقليل حجمه عند الاجتباء لم يكن له بد من أن يأخذ بعضه ويترك البعض الآخر فترجح عنده أخذ النصف منه وترك النصف الآخر، وحيث إن ترتيب الكتب يقتضي تقديم الأهم فالأهم من مباحثها انتخب النصف الأول الأهم، وترك الثاني الذي هو أقل أهمية.

وبقطع النظر عن الحكمة فيما صنع المصنف بكتاب الصيام نجده قد ترك شيئًا غير قليل من الكبرى لم يدخله في المجتبى أصلًا، حتى إنه ترك ما يبلغ نيفا وعشرين كتابا من كتب الكبرى لم ينتخب منها شيئًا في المجتبى، مثل كتاب التفسير، وكتاب عمل اليوم والليلة، وكتاب الرقائق، وكتاب الطب، وغيرها، ومما ترك عن الصغرى كتاب الاعتكاف بحذافيره، وهو يتلو كتاب الصيام في الكبرى الذي مر آنفا.

وهذا يذكرنا بما قاله في كتابي النسائي الحافظ ابن كثير كما تقدم، وهو قوله في المصنَّف: وقد جمع السنن الكبير، انتخب منه ما هو أقل حجما منه بمرات، اهـ خلاصة ما كتبه المصحح في هذا الموضوع، وهو كلام نفيس جزاه الله خيرًا.

تسمية كتابه

من ذخيرة العقبى أيضا

كتب المحقق في هذا الموضوع بحثًا نفيسًا، أنقل خلاصته هنا فأقول: قال: لم ينقل عن النسائي اسم الكتابه على عادة أغلب المؤلفين في ذلك العصر يقولون: كتاب فلان. وقد اشتهر كتاب النسائي باسم السنن، والسنن في عرف المحدثين هو الكتاب الذي يوضع مرتبا على أبواب الفقه، من الإيمان، والطهارة، والصلاة، والزكاة، وهكذا، وقيل: السنن الكبرى، والصغرى، وقد قيل في الكبرى مصنف الإمام النسائي، والمصنّف: مأخوذ من التصنيف، أي أن الكاتب جعل كتابه أصنافا، وميز بعضها عن بعض، وكلا الإسمين ينطبق على كتاب النسائي الكبير إلا أن السنن الكبرى من ناحية الاصطلاح هي إلى اسم الجامع أقرب، لأن الجامع في اصطلاحهم هي ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث.

قال الجامع عفا الله عنه: هي المجموعة في قولي (من الرجز):

الجامعُ الذي حَوَى مَنَاقِبًا ... وسيَرًاوفتَنًا، وأدَبَا

تفسيرًا الشُّرُوط، والعَقَائدا ... والثَّامنُ الأحكامُ خُذْ نلتَ الهُدى

قال المحقق: وهذا الوصف يتحقق في السنن الكبرى، ولا يتحقق في الصغرى، ولم أجد أحدا وصف السنن الكبرى بالجامع لكنهم قالوا: مصنف النسائي.

وقد سُمِّيت الكبرى بديوان النسائي كما جاء في بعض نسخ الكبرى، في آخره ما نصه:

كمل السطر الثالث، وبتمامه كمل ديوان النسائي رحمه الله تعالى.

والديوان هو مجتمع الصحف المكتوبة، والكتاب يكتب فيه أهل الجيش، وأهل العطية، وقال في المصباح المنير: جريدة الحساب، ثم أطلق على الحساب، ثم أطلق علي موضع الحساب وهو فارسي معرب، وهذه التسمية صحيحة، ودقيقة، فهذا المصنف مجتمع هذه الصحف التي كتبها الإمام النسائي، فهي ديوان.

أما الصغرى: فقد سميت المجتبى بالباء، وبعضهم قال: المجتنى بالنون. والمجتبى معناه: المجموع على جهة الاصطفاء كما قال الله تعالى: (فاجتباه ربه) [القلم: آية ٥٠] واجتباء الله تخصيصه إياه بنعم من غير كسب، وهذه التسمية للسنن الصغرى صحيحة لأنه اصطفاه من كتابه الكبير، وخص به أمير الرملة دون تعب منه ولا جهد.

قال الجامع: هذا على تقدير صحة هذه القصة، وقد عرفت ما فيها.

وأما المجتنى بالنون: فهو مأخوذ من جنى إذا اجتنى الثمرة واقتطفها، وجرها إليه. والمجنى مختص بالثمر والعسل، وأكثر ما يستعمل فيما كان غَضّا، كما قال تعالى: (تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا) [مريم: ٢٥]،

ويصح إطلاق هذا الاسم على الصغرى لأنه اقتطفها من رياض السنن الكبرى.

قال المحقق: ولم يظهر لي حتى الآن من الذي أطلق هذا الاسم على الصغرى إلا أن التسمية قديمة جدًا بالتأكيد، وهي كذلك دليل على اصطفاء مؤلفها من ديوانه الكبير. اهـ خلاصة ما كتبه المحقق شكر الله سعيه.

عناية العلماء بالسنن الصغرى

من ذخيرة العقبى أيضا

كتب المحقق المذكور في هذا الموضوع كلاما نفيسا، دونك خلاصته قال شكر الله تعالى سعيه:

لم تنل سنن النسائي العناية اللائقة بها قديما وحديثا، فلم تتناول متونها أقلام كثيرة بالشرح، ولم تنل أسانيدها ورجالها عناية الباحثين والمحدثين، إذا ما قيست بالصحيحين، أو بسنن أبي داود والترمذي، وأكثر ما كانت العناية بها ضمن إطار الكتب الستة، فقد اعتنى العلماء بها اعتناء بالغا متونا ورجالا فجردوا متونها، وترجموا رجالها.

فمن الكتب المؤلفة في متونها: التجريد للصحاح والسنن لرزين العبدري السرقطي المتوفي بمكة سنة ٥٣٥ هـ، فقد جمع هذا الكتابُ متون الأصول الستة، وفيه زيادات لم توجد فيها، وهو الذي فتح الباب أمام لاحقيه الذين اقتفوا أثره معدلين أحيانا في المنهج، أو مستدركين على طريقته، وكتابه غير مطبوع.

ومنها: جامع الأصول في أحاديث الرسول لأبي السعادات ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ) وقد رأى كتابَ رزين، فاختار له وضعا آخر، كما يقول، وهذبه، ورتبة، وفصله تفصيلا آخر، وقد اعتمد في جمعه على المجتبى من رواية ابن السني، كما تقدم، وكتابه مطبوع.

ومنها: مختصرات جامع الأصول، وأهمها: تيسير الوصول إلى جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الديبع الشيباني «عبد الرحمن ابن علي ت ٩٤٤» هـ وذكر ابن الديبع في مقدمته أن الذي سبقه هو شرف الدين البارزي الجهني قاضي حماة (ت ٨٣٧ هـ) وكتاب ابن الديبع مطبوع.

ومنها: أنوار الصباح في الجمع بين الكتب الستة الصحاح لأبي عبد الله محمَّد بن عتيق بن علي التجيبي الغرناطي (ت في حدود ٦٤٦ هـ).

ومنها: الجمع بين الكتب الستة للحافظ الزاهد عبد الحق الإشبيلي صاحب الأحكام (ت ٥٨٢ هـ).

ومنها: الجمع بين الأصول الستة ومسانيد أحمد، والبزار وأبي يعلى، والمعجم للطبراني للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤) وسماه جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سَنَن، رتبه على حروف المعجم، ويذكر كل صحابي له رواية، ثم يورد في ترجمته جميع ما وقع له في هذه الكتب، وهو كتاب مشهور إلا أنه غير مطبوع.

ومنها: جمع الفوائد من جامع الأصول، ومجمع الزوائد للشيخ محمَّد بن سليمان الروداني (ت ١٠٦٤ هـ) جمع فيه جامع الأصول المتقدم لابن الأثير، مع كتاب مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي، وكتابه
مطبوع في مجلدين.

ومنها: التاج الجامع للأصول من أحاديث الرسول ﷺ للشيخ علي ناصف المصري، وكتابه مطبوع.

وأما أسانيدها فقد اعتنى العلماء بها اعتناء بالغا، وينقسم هذا النوع
إلى قسمين: قسم الأطراف، وقسم الرجال، وقسم الأطراف وإن كان يدخل تحت المتون إلا أنه بالإسناد ألصق، وكتب الأطراف هى التي يقتصر فيها على ذكر أول الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده، فمن أهم الكتب فيه:

١ - الأطراف لأبي الفضل محمَّد بن طاهر بن علي ت ٥٠٧ قال الحافظ أبو القاسم بن عساكر جمع أطراف الكتب الستة فرأيته يخطئ فيها خطأ فاحشًا، وابن طاهر هو أول من ضم ابن ماجه إلى الخمسة، وعده سادسًا.

٢ - كتاب الإشراف على الأطراف للحافظ الكبير الإمام أبي القاسم ابن عساكر ت (٥٧١) صاحب تاريخ دمشق، فقد جمع بين أطراف الكتب الأربعة السنن، واعتمد في أطراف النسائي على رواية ابن الأحمر، وهي من الكبرى كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب.

٣ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ أبي الحجاج المزي (٦٥٤ - ٧٤٢) جمع فيه أطراف الكتب الستة، وما يجرى مجراها من مقدمة صحيح مسلم، وكتاب المراسيل لأبي داود، وكتاب العلل للترمذي الذي في آخر الجامع، وكتاب الشمائل له، وكتاب عمل اليوم والليلة للنسائي، واعتمد في ذلك على كتاب أبي مسعود الدمشقي، وكتاب خلف الواسطي في أحاديث الصحيحين، وعلي كتاب أبي القاسم ابن عساكر في كتب السنن، وما تقدم ذكره معه، ورتبه على ترتيب أبي القاسم، فإنه أحسن الكتب ترتيبا، وكثيرا ما يستدرك على الحافظ أبي القاسم رحمه الله تعالى.

٤ - الكشاف في معرفة الأطراف للحافظ شمس الدين أبي المحاسن محمَّد بن علي بن الحسن بن حمزة الدمشقي (ت ٧٦٥).

٥ - أطراف الكتب الستة إلا ابن ماجه لأبي العباس أحمد بن ثابت بن محمَّد الطَّرْقي.

٦ - ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث، للعلامة الشيخ عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣) هـ وجعل مكان السنن الكبرى حيث قَلَّ وجودها سُنَنَهُ الصغرى.

وقد وضع الحافظ ابن حجر على أطراف المزي حاشية لطيفة سماها النكت الظراف في معرفة الأطراف جمع فيه أوهام المزي، وقد تقدم البحث في الأطراف عند ذكر عناية العلماء بالسنن الكبرى، وإنما أعدته لأجل استيفاء عنايتهم بالصغرى.

وأما قسم الرجال فقد اعتنوا به أيضا أكثر من الأطراف، فمن أهمها:

١ - الكمال في معرفة الرجال، لعبد الغني بن عبد الواحد بن سُرُور الجماعيلي المقدسي الحافظ الزاهد -٥٤١/ ٦٠٠ - هـ وقد اشتمل كتابه على رجال الصحيحين، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. قال ابن رجب: يقع في عشر مجلدات.

٢ - المعجم المشتمل على أسماء الشيوخ النبل، لأبي القاسم ابن عساكر المتقدم ذكره.

٣ - التقييد، لمعرفة السنن والمسانيد للحافظ محمَّد بن عبد الغني بن أبي بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي ت ٦٢٩ هـ جمع فيه كل من علمه روى شيئا في الكتب الستة، والموطأ، وصحيح ابن حبان، وكتب السير والتاريخ وغيرها. وقد ذيل عليه محمَّد بن أحمد الحسيني الفاسي المكي المالكي (ت ٨٣٢ هـ).

٤ - كتاب رجال العشرة للحافظ الثقة أبي إسحاق الصَّريفينيّ تقي الدين إبراهيم بن محمَّد (ت ٦٤١ هـ) ذكره السخاوي في الإعلان، بالتوبيخ ص ١١٧. والحافظ في تعجيل المنفعة ص ١٩، وغيرهما.

٥ - الكمال في أسماء الرجال لابن النجار محمَّد بن محمود البغدادي صاحب تاريخ بغداد (ت ٦٤٣) وقد جمع فيه رجال الكتب الستة.

٦ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ أبي الحجاج المزي، هذب فيه كتاب المقدسي المتقدم، ورتب تهذيبه علي حروف المعجم، ثم ذكر أسماء النساء، واستدرك عليه، ما فاته الحافظ علاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢) وسماه إكمال التهذيب. وقد اختصر التهذيب، وأضاف عليه محمَّد بن علي الحسيني.

٧ - تذهيب تهذيب الكمال للحافظ شمس الدين الذهبي اختصر فيه تهذيب الكمال، ثم اختصره في كتاب آخر سماه الكاشف عن رجال الكتب الستة واقتصر فيه على من له رواية، ووضع لهم رموزا.

٨ - رجال السنن الأريعة للهكاري أحمد بن الحسن بن موسى (ت ٧٦٣).

٩ - التذكرة، برجال العشرة، للحافظ محمَّد بن علي بن حمزة

الحسيني الدمشقي (ت ٧٦٥) جمع فيه تهذيب الكمال للمزي، وزاد عليه الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، ومسند أبي حنيفة الذي

خرجه الحسين بن محمَّد بن خسرو، واقتصر على من في الكتب الستة دون من أخرج لهم مصنفوها في مصنفاتهم الأخرى.

١٠ - تهذيب التهذيب، للحافظ أبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لخص فيه تهذيب الكمال للمزي، وزاد عليه فوائد كثيرة من الذين استَدْركُوا، أو اختَصروا قبله خصوصا مغلطاي، وهو من أوسع المراجع في الرجال.

١١ - مختصره تقريب التهذيب وسيأتي الكلام عليه.

١٢ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري، ألفه سنة ٩٢٣ وهو مختصر لتذهيب الذهبي، وزاد عليه فوائد من غيره. وهو نافع في هذا الموضوع على وجازة فيه.

١٣ - رجال الكتب الستة لمحمد بن أحمد بن عيسى بن حجاج اللخمي الإشبيلي (ت ٦٥٤) قال عنه ابن عبد الملك المراكشي: مُعَرِّفُ أحوالهم وتواريخهم، وما ينبغي أن يذكروا به، فجاء من أعظم ما ألف في بابه جَدْوَى، وأغزره فَوَائدَ، على اختصاره النبيل، يكون في خمسة أسفار متوسطة.

١٤ - شيوخُ أبي داود، والترمذي، والنسوي، وغيرهم للإمام محمَّد بن إسماعيل بن خلفون الأونبي (ت ٦٣٦) قال المراكشي: أربع مجلدات.

١٥ - وللإمام الحافظ محدث الأندلس أبي محمَّد عبد الله بن سليمان الأنصاري الحارثي (ت ٦١٢) كتابٌ ذُكر فيه شيوخ لكنه لم يكمل وكان كثير الأسفار فضاعت الأصول.

وأما الكناية الخاصة بسنن النسائي فقط: فعلى قسمين:

القسم الأول: العناية بالرجال:

١ - فأول من اعتني برجال النسائي كما قاله المحقق هو أبو عبد الله بن محمَّد بن أسد الجهني الأندلسي، وقد تلقَّى السنن عن تلاميذ النسائي الأندلسيين، وله تسمية شيوخ النسائي، والظاهر أنه مبني على الكبرى لأنه رواها عن تلاميذ المصنف.

٢ - وتبعه على ذلك أبو علي الحسين بن محمَّد الجياني (٤٢٧ - ٤٩٨) الحافظ الإمام المثبت محدث الأندلس فصنع كتاب شيوخ النسائي، ولا نعلم كيف بناه.

٣ - رجال النسائي لأبي محمَّد الدَّوْرقي فإنه أفرد لكل من رجال النسائي، والترمذي كتاب منفردا، كما قاله الكتاني في الرسالة المستطرفة ص ٢١٨.

٤ - شيوخ النسائي في سفر، لأبي بكر محمَّد بن إسماعيل بن خلفون المتقدم، ذكر له كتابه هذا أبو الحسن الرعيني الإشبيلي (ت ٦٣٦) في برنامج الشيوخ.

القسم الثاني: الشروح:

١ - أقدم من شرح سنن النسائي أبو العباس أحمد بن أبي الوليد بن رشد (٤٣٦ - ٥٦٣)، وَوُصف شرحه بأنه حَفيل للغاية، ولكنا لانعلم عن وجود هذا الشرح شيئًا.

٢ - وشرحه معاصر له، وهو أبو الحسن علي بن عبد الله بن النعمة

(ت ٥٦٧). وسماه الإمعان في شرح مصنف النسائي أبي عبد الرحمن، قال ابن الأبَّار: كان عالما حافظا للفقه، والتفسير ومعاني الآثار، مقدما في علم اللسان، فصيحا مفوَّهًا، ورعًا، فاضلا، دمث الأخلاق قال المراكشي: بلغ فيه الغاية من الاحتفال وحشد الأقوال، وما أرى أن أحدا تقدمه في شرح كتاب، حديثي إلى مثله توسعا في فنون العلم وإكثارا من فوائده.

ولا يعلم له وجود، ولا كيف بناه أعلى الصغرى أم على الكبرى؟.

٣ - شرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن المُلَقن الشافعي (ت ٨٠٤) ولكنه شرح زوائده على الصحيحين وأبي داود والترمذي وغالب الظن أنه على المجتبى.

٤ - زهر الربى على المجتبى لجلال الدين السيوطي (٩١١) تعليقة لطيفة حل فيها بعض ألفاظه ولم يتعرض بشيء للأسانيد، وقد طبع مع المجتبى مرارًا، ولهذه التعليقة مختصر باسم: عَرف زهر الربى لعلي بن سليمان الدمناتي الباجمعاوي المغربي (ت ١٣٠٦) وقد طبع بالقاهرة سنة ١٢٩٩ هـ.

٥ - حاشية لأبي الحسن محمَّد بن عبد اللهادي السندي (ت ١١٣٦) بالمدينة مطبوعة مع زهر الربى، وهي أبسط من تعليق السيوطي في بعض المواضع.

٦ - مختصر لبعضهم التقط فيه رباعيات النسائي.

٧ - تأليف لأبي عبد الرحمن محمَّد بنجابي ومحمد عبد اللطيف، طبع في دلهي مع شرح مجمع من السيوطي والسندي وغيرهما.

٨ - روض الربي عن ترجمة المجتبى تأليف مولاي وحيد الزمان طبع في لاهور مع ترجمة هندوستانية.

٩ - وفي طبقات الحُفَّاظ للسيوطي ص ٥٣٣ أن الحافظ شمس الدين أبا المحاسن محمَّد بن علي بن الحسن بن حمزة الدمشقي، شَرَعَ في شرح سنن النسائي.

هذا خلاصة ما كتبه المحقق شكر الله تعالى سعيه في هذا الموضوع ببعض تصرف.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب». اهـ من مقدمة ذخيرة العقبى.

وجاء في موقع أخر من ويكيبيديا:

نبذة عن الإمام النسائي

كان الإمام أحمد بن شعيب النسائي حافظًا ثبتًا لا يجاريه أحد من أهل عصره، وكان شرطه في الرجال أشد من شروط أصحاب السنن، حتى اعتبر الإمام السيوطي كتاب «المجتبى» أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، وقد صنّف كتابًا كبيرًا حافلاً عُرف بالسنن الكبرى، ثم انتخب منه كتابا سماه «المجتبى»، وقد سار فيه على طريقة دقيقة تجمع بين الفقه وفن الإسناد، ورتب الأحاديث على الأبواب، ووضع لها عناوين تبلغ أحيانًا منزلة عالية من الدقة، وصار «سنن النسائي» -كما اشتُهر- ضمن كتب الصحاح أو السنن، والتي عرفت بالكتب الستة.

والنسائي نسبة إلى نسى بخراسان. سمع من عدة شيوخ، من أشهرهم:إسحاق بن راهويه، وأبو داود السجستاني.

قال الذهبي في حقه:

«لم يكن أحد في رأس 300 أحفظ من النسائي. وهو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم ومن أبي داود ومن أبي عيسى (يعني الترمذي). وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة».

مصنفاته

ومن مصنفاته: كتاب 'المجتبى من السنن الكبرى' وهو المشهور بـ'سنن النسائي'، و'السنن الكبرى'، و'الضعفاء والمتروكون'، و'عمل اليوم والليلة' أورد فيه الأذكار.

منهج الإمام النسَائي

المتعلق بالأسانيد

أولا: شروطه في أسانيد سننه:

الصحة: أن تتوفر شروط الحديث الصحيح المعروفة في كل حديث يخرجه، وقد نُقل عن الإمام النسائي وصفه لكتابه بالصحيح، ولكن واقع كتابه لا يساعد على هذه التسمية إلا من باب التغليب، ومن باب إدراج الحسن في الصحيح أيضا، ولئن لم يكن الكتاب كله صحيحاً فهو قريبٌ إلى الصحة.

الرجال (الرواة): أخرج الإمام النسائي لكل من لم يُجمع العلماء -المتشددين والمتوسطين- على تركه، وكان يفضِّل إخراج الحديث بإسناد قوي وإن كان نازلا، حتى ولو كان الحديث عنده بإسناد أعلى.

ثانيا: منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها:

الحكم على الأحاديث: لم يُكثر الإمام النسائي من ذكر حكمه على الحديث، وإنما فعل ذلك في مواطن يسيرة، ومنها قوله بعد أحد الأحاديث: «ليس في هذا الباب حديث أحسن من هذا الحديث وإن كان مرسلاً».

توضيح العلل وذكرها: لم يُكثر الإمام النسائي من التعرض لذكر العلل التي تقدح في صحة الحديث، لأنه انتقى أغلب الأحاديث التي أوردها، وكان يتعرض أحيانا لذكر ترجيحه لما فيه خلاف بين الرفع والوقف أو الإرسال والوصل.

ثالثا: منهجه في ترتيب أحاديث سننه:

الترتيب على أبواب الفقه: رتّب الإمام النسائي كتابه على أبواب الفقه، لأن الأحاديث التي أوردها يغلب عليها أحاديث الأحكام، ولذا سُـمّيَ بالسنن.

ترتيب الأحاديث في الباب: كان الإمام النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له، وقد يبدأ بالحديث الصحيح ثم يُتبعه بالحديث الـمُعل أحيانا.

رابعا: منهجه في غير الموصول (المرسل والمنقطع):

لم يشترط الإمام النسائي على نفسه أن يُخرج الموصول فقط؛ ولذا أخرج بعض الأحاديث المرسلة والمنقطعة، ولكنه كان يبيّن ذلك عند وقوعه، ومن أمثلة ذلك:

المرسل: قوله بعد حديثٍ لجرير عن منصور عن ربعيّ عن حذيفة رفعه (لا تقدّموا الشهر): أرسله الحجاج بن أرطأة عن منصور بدون حذيفة.

المنقطع: قوله في حديث مخرمة بن بكير عن أبيه: مخرمة لم يسمع من أبيه شيئا، وفي حديث لأبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود، قال: إنه لم يسمع من أبيه شيئا، وكثيرا ما يسمّي المنقطع مرسلا.

خامسا: منهجه في الآثار الموقوفة:

أورد الإمام النسائي بعض الآثار الموقوفة، وكان يبيّن ما في الحديث من اختلاف في الرفع أو الوقف، والوصل أو الإرسال، ويعبِّر عنه بقوله: «ذِكر الاختلاف على فلان في حديث كذا» ثم يقول: أوقفه فلان، وغير ذلك، أو يرجّح فيقول: «الصواب موقوف».

سادسا: منهجه في تكرار الحديث:

زاحم الإمام النسائي إمام الصنعة البخاري في التبويب وتدقيق الاستنباط وتكرير المتون مراعاة لذلك، فكان يُعيد الحديث لكي يستنبط منه شيئاً لم يكن قد استنبطه عند إيراده في المرة الأولى، وقد يقع له تكرير الباب مع حديثه سواء بسواء، وقد يكون بين الترجمتين تفاوت يسير، ولا يأتي في حديثهما بأي زيادة، وربما يزيد في أحد الموضعين مكمّلا تعيين ما أهمله من رواة السند، وقد يورد في كل منهما للحديث طريقا؛ ليزداد الناظر له في المتن تحقيقا، وقد يكرر الباب خاصة دون متنه.

سابعا: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة -ومنهم الإمام النسائي- إلى اتباع طرق للاختصار، منها: جمع الشيوخ بالعطف: جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلبا للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، ومن ذلك قوله في سننه: «أخبرنا إسحاق بن إبراهيم وقتيبة بن سعيد، عن جرير..» الحديث. جمع الأسانيد بالتحويل: جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل -أي الانتقال من سند إلى آخر- وهو حرف «ح»، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راوٍ معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل «ح» عند الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين. ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار: إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، قال الإمام النسائي في سننه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: "أخبره هلال بن أسامة أنه سمع أبا سلمة يخبر عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله".

ثامنا: منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة:

لم يُكثر الإمام النسائي من ذكر ما يتعلق بتعديل بعض الرواة أو تجريحهم، وكذلك لم يُكثر من التعريف بالرواة، ولكنه كان يتعرض أحيانا لبيان أن فلانا من الصحابة أو التابعين، أو أنه كوفيٌّ أو بصريٌّ، أو بيان تاريخ مولد أو وفاة أو اختلاط راوٍ معيّن، وغير ذلك مما ينفع في توضيح اتصال أو انقطاع بين راويين، أو تمييز راو من غيره.

ومن أمثلة ما أورده في الجرح والتعديل بعد إيراده للحديث قوله: «بُريدة هذا ليس بالقوي في الحديث»، ومثال ما أورده لتوضيح انقطاع بين راويين قوله: «عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من ابن عمر».

المتعلق بالمتون

أولا: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:

كان الغالب على تراجم أبواب السنن (التراجم الظاهرة)، وقلّما تجد فيها تراجم استنباطية أو مرسلة، ولكن الإمام النسائي نوّع بين المسالك التي استخدمها في تلك التراجم، وينتظم إيضاح ذلك فيما يلي:

التراجم الظاهرة: هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

- الاستفهام، مثل: «بابٌ هل يؤذنان جميعا أو فُرادى؟».
- الصيغة الخبرية العامة، مثل: «باب الماء الدائم».
- الصيغة الخبرية الخاصة، مثل: «الأمر بإراقة ما في الإناء إذا ولغ فيه الكلب».
- الاقتباس من لفظ الحديث، مثل: «باب من أدرك ركعة من الصلاة».

التراجم الخفية (الاستنباطية): هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

- كون الترجمة أعمَّ من الـمُترجم له، مثل قوله: «باب الوضوء من النوم»، ثم أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: (إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يُدخل يده في الإناء حتى يُفرغ عليها ثلاث مرات، فإنه لا يدري أين باتت يده)، فالترجمة هنا أعمّ، لأن فيها ذِكر الوضوء، وليس في الحديث إلا غسل اليدين ثلاثاً.
- كون الترجمة أخصّ من المترجم له، مثل قوله: «باب الرخصة في السواك بالعشيّ للصائم»، ثم أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)، فالترجمة هنا أخصّ، لأن فيها ذكر السواك بالعشي للصائم، والحديث يفيد السواك للصائم وغيره، ووقت العشي وسواه، فهو أعمّ.
- تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم، مثل قوله: «باب النية في الوضوء»، ثم أخرج حديث عمر رضي الله عنه مرفوعا: «إنما الأعمال بالنيات... الحديث»، فوجه مطابقة الحديث للترجمة أن الوضوء عملٌ فتلزم له النية.

التراجم المرسلة: لم يُكثر الإمام النسائي منها، وأوردها مرات قليلة، مثل قوله: «باب نوعٌ آخر. أخبرنا عبد الله بن محمد بن تميم ..»، ومراده نوعٌ آخر من التيمم، لتقدم باب الاختلاف في كيفية التيمم.

ثانيا: منهجه في ذكر الفوائد والاستنباطات الفقهية:

كان الإمام النسائي يعتني بالألفاظ الغريبة أحيانا، ويهملها أحيانا أخرى، وكان يذكر بعض الاستنباطات الفقهية، ومن أمثلة ذلك:

غريب الحديث: شرح الإمام النسائي بعض الألفاظ الغريبة وأوضحها، ومن ذلك قوله بعد سرد الحديث: «القدح وهو الفَرَق».

ذكر الناسخ والمنسوخ: كان الإمام النسائي يكتفي بتقديم المنسوخ وتأخير الناسخ، دون أن يصرِّح بالنسخ تصريحا.

الاستنباطات الفقهية: كان الإمام النسائي يتعرض أحيانا لبعض ما يمكن الاستدلال به، ويذكر الاستنباط الفقهي منه، ومن أمثلة ذلك ما أورده بعد أن أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: علمت أن رسول الله ﷺ كان يصوم، فتحيّنت فطره بنبيذ صنعته له في دبّاء -أي قرع-، فجئته به، فقال: (أَدْنِه)، فأدنيته منه فإذا هو ينشّ، فقال: (اضرب بهذا الحائط، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر)، قال أبو عبد الرحمن: "وفي هذا دليل على تحريم السّكر قليله وكثيره، وليس كما يقول المخادعون لأنفسهم بتحريمهم آخر الشربة وتحليلهم ما تقدمها الذي يُشرب في الفَرَق قبلها، ولا خلاف بين أهل العلم أن السُّكر بكلّيّته لا يحدث عن الشربة الآخرة، دون الأولى والثانية بعدها.

شروح سنن النسائي

من أشهرها:

1. «زَهْرُ الرُّبى على المجتبى» لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ). وهو شرح موجز.
2. «حاشية السندي على سنن النسائي» لنور الدين عبد الهادي السندي. وهو مطبوع مع سنن النسائي؛ وتوجد نسخة مخطوطة من الحاشية في المكتبة الأزهرية رقم (308955) في 148 ورقة.
3. «شرح سنن النسائي»: لأبي العباس أحمد بن أبي الوليد بن رُشيد (ت563هـ).
   قال مخلوف في «شجرة النور» عنه: «حفيل للغاية».
4. «الإمعان في شرح النسائي أبي عبد الرحمن»: لعلي بن عبد الله بن خلف بن محمد بن النِّعمة (ت567).
   قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: «بلغ فيه الغاية من الاحتفال والإكثار».
5. كتاب «المجتبى من المجتنى في رجال كتاب أبي عبد الرحمن النسائي في السنن المأثورة وشرح غريبه»: لمحمد بن أحمد أبو المظفَّر الأبيوردي (ت507هـ).
6. «تعليق على الكتاب»: لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر العَلَوي اليمني (ت752هـ).
   ذكروا في ترجمته أن له تعاليق على أمهات كتب الحديث، فلعل منها كتاب النسائي. وهذا ذكَرْته على الاحتمال.
7. «شرح النسائي»: لأبي الحسن محمد بن علي الحسيني (ت765هـ).
   قال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة»: «قرأت بخط شيخنا العراقي: أنه –أي الحسيني– شرع في شرح سنن النسائي» اهـ. أقول: فلا أدري هل أتمه أم لا؟
8. «شرح زوائد سنن النسائي»: لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن (ت804هـ) وهو شروح لزوائد (النسائي) على الصحيحين. وله شروح على زوائد بقية السنن، كل في مجلد واحد.
9. «شرح سنن النسائي»: لمحمد بن أحمد بن أيوب الحمصي العصياتي الشافعي (ت834هـ)].

10. «تيسير اليُسرى بشرح المجتبى من السنن الكبرى»: لعبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن علي البهكلي اليماني (ت 1248هـ). منه نسخة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء، والموجود منه أربعة مجلدات تبدأ من (باب كيف فُرِضت الصلاة) وتنتهي بكتاب الصيام. وعدد أوراق المجلدات على التوالي (287، 404، 280، 243 ق) بخط نسخيّ جيد.
11. «شرح سنن النسائي»: ليحيى بن المطهر بن إسماعيل اليماني (ت 1268هـ). من تلاميذ الشوكاني.
12. «شرح سنن النسائي»: لأحمد بن زيد بن عبد الله الكِبْسي اليماني (ت 1271 هـ).
13. «الحاشية المحمديّة على الأخبار النَّسَئيّة»: لمحمد بن حمد الله التهانوي (ت 1296هـ)، طبع مرتين.
14. «كتابات على الكتب الستة»: لأحمد بن زيني دحلان المكي (ت 1304 هـ).
15. "عَرْف زهر الرُّبى على المجتبى": لعلي بن سليمان الدِّمَنتي البُجُمعوي المغربي (ت 1306هـ).
وهو مختصر من شرح السيوطي، وقد طبع بالقاهرة سنة (1299هـ). والمؤلف له اختصارات على جميع حواشي السيوطي على الكتب الستة، وهو مطبوع. ووقع في "الفهرس الشامل" (2/877): كتاب الزهراتي تعليق على النسائي للدمناتي" والظاهر أنه تحريف عما سبق!
16. «روض الرُّبى عن ترجمة المجتبى»: لمولاي وحيد الدين اللكنهوي. طبع في لاهور عام (1886م) مع ترجمته إلى الهندوستانية.
17. «شرح مجموع من شرح السيوطي وحاشية السندي وغيرهما»: جمعه أبو عبد الرحمن محمد بنجابي، ومحمد عبد اللطيف. طبع في دهلي عام (1898م).
18. «التقريرات الرائعة على سنن النسائي»: لمولانا محمد حمد الله التهانوي، طبع في الهند سنة (1319هـ) في مجلد كبير.
19. «الحواشي الجديدة على سنن النسائي»: من تأليف الشيخين محمد الفنجابي الدهلوي (ت 1315هـ)، ومحمد بن كفاية الله الشاهجانفوري (ت 1338هـ).
20. «الفيض السمائي على سنن النسائي»: وهي فوائد للشيخ الكنكوهي (ت 1323هـ) قيَّدها على سنن النسائي مع فوائد إضافات للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي (ت 1402). طبع في المكتبة الخليلية بالهند.
21. «تعليقة على النسائي»: لحسين بن محسن الأنصاري اليماني (ت 1327هـ).
22. «شرح النسائي»: لعبد القادر بن بدران الدُّومي الحنبلي (ت 1342هـ). ولم يكمل.
23. إملاءات وتقريرات وضبط على غالب الكتب الستة: لمحمد بن جعفر الكتاني (ت 1345هـ) صاحب «الرسالة المستطرفة».
24. شرح سنن النسائي: لمحمد بن عبد الرحمن بن حسن الأهدل (ت 1352).
25. شرح سنن النسائي: لمحمد المختار بن سيدي الجكني الشنقيطي (ت1405). طبع منه خمسة مجلدات، ولم يكمل. وهو شرح جليل مستوعب.
26. «التعليقات السلفية على سنن النسائي»: لمحمد عطاء الله حنيف الفوجياني (ت 1409).

جمع فيه أربعة كتب وحواشٍ على النسائي؛ وهي حاشيتي السيوطي والسندي، والحواشي الجديدة للشيخين الفنجابي والشاهجهانفوري، وتعليقة الشيخ حسين الأنصاري. طبع في باكستان في مجلد ضخم من القطع الكبير على الحجر، ثم جمعني مجلس مع ابن الفوجياني الأستاذ «أحمد شاكر» فرأيته مُعدًّا للطبع في خمسة مجلدات. ثم طبع عام 1418هـ.

27. «ذخيرة العُقْبى في شرح المجتبى»: لمحمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي الولَّويّ. المدرس بدار الحديث الخيرية بمكة وهو شرح مبسوط ، بذل فيه المؤلف جهدا مشكورا في نقل الأقوال وجمعها وترتيبها وترجيح ما ترجح لديه منها ، ويظهر فيه الاهتمام بتراجم الرجال ، والعناية بالمسائل اللغوية والنحوية التي تفيد في فهم الحديث. طبع كاملًا في (42) جزءا.
28. «المكتفى بحلّ المجتبى»: لأبي محمد أحمد حسين المظاهري الفتّني الهندي. طبع منه مجلد واحد وهو شرح كتاب الطهارة.

حاشية السندي على سنن النسائي

السندي حنفي المذهب ولذا يرجح رأي الحنفية غالباً. جاء في مقدمة «حاشية السندي على النسائي»: (وبعد فهذا تعليق لطيف على سنن الإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي -رحمه الله تعالى-، يقتصر على حل ما يحتاج إليه القارئ والمدرس من ضبط اللفظ، وإيضاح الغريب والإعراب، رزق الله تعالى ختمه بخير، ثم ختم الأجل بعد ذلك على أحسن حال، آمين يا رب العالمين)، ثم ذكر شرط النسائي، وأنه يخرج «أحاديث أقوامٍ لم يجمعوا على تركهم، إذا صح الحديث بالاتصال لإسناد من غير قطعٍ ولا إرسال»، ثم نقل عن النسائي قوله: «لما عزمت على جمع السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخٍ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم»، ولذلك ما أخرج حديث ابن لهيعة، وإلا فقد كان عنده حديثه ترجمةً ترجمة، يعني جميع أحاديث ابن لهيعة عند النسائي ومع ذلك تحاشى التخريج عنه، وإن خرج له أبو داود والترمذي وغيرهما.

السندي من منهجه في التعليق يشرح الترجمة ويبيّن مراد النسائي، وهذه ميزة، إلا أنه يبين باختصار، ولا يترجم للرواة، ولعله اكتفاءاً بما في شرح السيوطي، ويتكلم على فقه الحديث بشيءٍ من البسط المناسب لواقع الكتاب، وإلا فالكتاب في جملته مختصر أكثر من كلام السيوطي؛ لكنه لا يستوعب الأقوال ولا يستدل لها، ويرجح رأي الحنفية غالباً، ويشيد السندي بالمؤلف –النسائي- ودقته في الاستنباط، ودقة تراجمه كثيراً، وعلى كل حال فالحاشية تعتبر مكملةً لشرح السيوطي، وهي أبسط منه. وقد طبع الكتاب مع شرح السيوطي مراراً.

ترجمة النسائي من ويكيبيديا

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار النَّسائي (215 هـ - 303 هـ)، (829م - 915م) محدِث وقاضٍ، وأحد أئمة الحديث النبوي الشريف، صاحب السنن الصغرى والكبرى، المعروف بسنن النسائي، ولد سنة 215 هـ في

بلدة نسا[2] من بلاد خراسان قديمًا وتقع في تركمانستان حاليًا، وطلب العلم والحديث وهو صغير، فرحل إلى خراسان والحجاز والعراق والشام والجزيرة العربية ثم استوطن مصر، ورحل الحفاظ إليه، خرج إلى دمشق فوجد المنحرف بها عن علي بن أبي طالب كثير، فألف كتاب «الخصائص» في خصائص علي فأُوذِي بسبب ذلك، وتوفي في سنة ثلاث وثلاثمائة، له العديد من المصنفات أشهرها السنن، وصنف أيضًا في الضعفاء والمتروكين، وفضائل الصحابة، وله كتاب في التفسير.

مناقبه

1. قال ابن عدي: «سمعت منصور الفقيه وأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي يقولان: أبو عبد الرحمن إمام أئمة المسلمين.»
2. وقال محمد بن سعد البارودي: «ذكرت النسائي لقاسم المطرز، فقال: هو إمام أو يستحق أن يكون إمامًا.»
3. وقال أبو علي النيسابوري: «النسائي إمام في الحديث بلا مدافعة.»
4. وقال أبو الحسين بن المظفر: «سمعت مشايخنا بمصر يعترفون لأبي عبد الرحمن النسائي بالتقدم والإمامة ويصفون من اجتهاده في العبادة بالليل والنهار ومواظبته على الحج والجهاد وإقامته السنن المأثورة واحترازه عن مجالس السلطان وأن ذلك لم يزل دأبه إلى ان استشهد»

ورعه وأمانته

كان رحمه الله تعالى غاية في الورع والتقى متحريا. وقعت بينه وبين أستاذه الحارث بن مسكين خشونة فكان لا يظهر عليه في مجلسه بل يحضر وقت تحديثه مستمعًا للحديث متخفيًا في زاوية بحيث يسمع صوته من هناك ولا يطلع عليه أستاذه الحارث فكان لشدة ورعه وتحريه إذا روى عنه شيئًا في سننه يقول: حدثنا الحارث بن مسكين قرئ عليه أو قراءة عليه وأنا أسمع. ولا يقول في الرواية عنه حدثنا وأخبرنا فقط كما يقول في روايات أخر عن مشايخه. اهـ من موقع تراث

طرف من أخباره

سئل رحمه الله تعالى عن اللحن يوجد في الحديث فقال: إن كان شيء تقوله العرب وإن كان لغة غير قريش فلا تغيير لأن النبي ﷺ كان يكلم الناس بكلماتهم. وإن كان مما لا يوجد في لغة العرب فرسول الله ﷺ لا يلحن. وكذلك كان قوي العارضة. مستقيم الحجة. واضح البرهان. بجمع الى قوته العقلية قوة في الجسم. فلقد كان متسربا إلى أن له أربع زوجات يقسم لهن. وكان يصوم صوم داود . اهـ من موقع تراث.

---

[2] وسبب تسميتها بهذا الاسم أن المسلمين الفاتحين لما وردوا أرض خراسان قصدوها فبلغ أهلها ذلك فهربوا ولم يتخلف بها غير النساء فلما أتاها المسلمون لم يروا بها رجلًا واحدًا فقالوا هؤلاء نساء والنساء لا يقاتلن فنسئ أمرها الآن إلى أن يعود رجالها. فتركوها ومضوا فسميت «نساء» بذلك والنسبة الصحيحة إليها نسائي وقيل نسوي وكان الواجب كسر النون أما ما ذكره ابن حجر من أنه ولد بكور نيسابور أو أرض فارس فغير صحيح. (من موقع تراث).

شيوخه

من أشهر من أخذ عنهم واستفاد من علمهم:

- الشيخ قتيبة بن سعيد الذي ارتحل إليه في سن الخامسة عشرة وأقام عنده سنة وشهرين.
- محمد بن إسماعيل البخاري.
- مسلم بن الحجاج المشهور بالإمام مسلم.
- أبو عيسى محمد الترمذي المشهور بالترمذي.
- وأبو داود.
- أبو كريب.
- سويد بن نصر.
- محمد بن نصر المروزي.
- محمود بن غيلان.
- محمد بن بشار (بُندار).
- هناد بن السري.
- محمد بن عبد الأعلى.
- ابن وارة
- محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار البصري.

تلامذته

أما من أخذوا عنه فهم كثيرون أشهرهم:

- أبو القاسم الطبراني
- أبو جعفر الطحاوي
- إبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان
- أبو علي الحسين بن محمد النيسابوري، الشهير النيسابوري
- محمد بن معاوية بن الأحمر الأندلسي
- الحسن بن رشيق
- محمد ابن حيويه
- حمزة الكناني، وغيرهم

آثاره

ترك النسائي آثارًا من أشهرها:

1. السنن الكبرى.
2. السنن الصغرى أو سنن النسائي الصغرى ويعرف كذلك بسنن النسائي.
3. خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وهو كتاب تهذيب خصائص الإمام علي.

4. فضائل الصحابة.
5. كتاب المناسك.
6. الضعفاء والمتروكين.
7. تسمية مشايخ النسائي الذين سمع منهم، ومعه: ذكر المدلسين.
8. عشرة النساء.
9. المنتقى من عمل اليوم والليلة.
10. فضائل القرآن.
11. كتاب الأغراب.
12. كتاب العلم.
13. كتاب النعوت والأسماء والصفات.
14. الإمامة والجماعة.
15. الجزء فيه معرفة من روى عنه الشيخ الإمام أبو عبد الرحمن.
16. كتاب الجمعة.
17. كتاب الوفاة (وفاة النبي صلى الله عليه وسلم).
18. صحيح وضعيف سنن النسائي.
19. من لم يرو عنه غير واحد.

وفاته

قال أبو سعيد بن يونس في «تاريخه»: كان أبو عبد الرحمن النسائي إمامًا حافظًا ثبتًا، خرج من مصر في شهر ذي القعدة من سنة اثنتين وثلاث مائة، وتوفي شهيدًا بمدينة القدس على يد جماعة من الشباب الذين تنازعوا معه على كتابة كتاب باسم العباس وذلك في يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر، سنة ثلاث.

روى الذهبي وابن خلكان والمقريزي وغيرهم، أن النسائي خرج من مصر إلى دمشق والمنحرف بها عن علي كثير، فصنف كتاب تهذيب خصائص الإمام علي رجاء أن يهديهم الله عز وجل، فسئل عن فضائل معاوية فقال: أي شيء أخرّج؟! ما أعرف له من فضيلة إلّا حديث: اللهم لا تشبع بطنه! فضربوه في الجامع الأموي على خصيتيه وداسوه حتى أُخرج من الجامع الأموي، ثمّ حمل إلى الرملة فمات شهيدًا، وفي رواية أخرى إلى مكة فمات فيها. والأرجح أنه مات بالرملة.

لا اختلاف في عام وفاة النسائي. وكاد يكون إجماع المؤرخين، على أنه توفي يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر، سنة ثلاث وثلاثمائة.

سبب وفاته

خرج الإمام النسائي من مصر سنة اثنتين وثلاثمائة إلى دمشق فسأله أصحاب معاوية رضي الله عنه من أهل الشام تفضيله على علي كرم الله وجهه فقال: ألا يرضى معاوية رأسًا برأس حتى يفضل عليا. وسألوه أيضًا عما يرويه لمعاوية من فضائل فقال ما أعرف له فضيلة إلا «لا أشبع الله بطنه» فما زال به أهل الشام يضربونه في خصييه بأرجلهم حتى أخرجوه من المسجد ثم حمل إلى الرملة فمات بها.

وقد قال الحافظ أبو الحسن الدارقطني: لما امتحن الإمام النسائي بدمشق طلب أن يحمل إلى مكة فحمل اليها وتوفي بها. اه من موقع تراث.

حديث الأول من الكتاب

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

(١) تَأْوِيلُ قَوْلِهِ □: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)

١ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ».

حديث الآخر من الكتاب

كتاب الأشربة

ذكر الأشربة المباحة

أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا جَرِيرٌ ، قَالَ : كَانَ ابْنُ شُبْرُمَةَ لَا يَشْرَبُ إِلَّا الْمَاءَ وَاللَّبَنَ.

قال العلامة السندي:

(كان ابن شبرمة لا يشرب إلا الماء واللبن)

أي يقتصر من بين الأشربة عليهما فيترك كثيرا مما علم حله احترازا من الوقوع في الحرام وهذا كمال الورع ولقد أحسن المصنف رحمه الله تعالى وأجاد حيث ختم الكتب بهذا الأثر المفيد للحث على كمال الورع والتقوى فنبه بختم الكتاب على أن نتيجة العلم هي التقوى فقد قال تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم . اللهم ارزقناها بفضلك يا كريم . الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وعلى نبيه وحبيبه محمد أكمل الصلوات وأشرف التسلمات وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين .